الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

عنوان المذكرة:

التنسيق الضريبي كأداة لدعم التكامل الإقليمي

دراسة حالةGAFTA

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

إعداد الطالبة: مرابط أنيسة

إشراف الأستاذ: لقوي عبد الحفيظ

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
مخناش فتيحة	أستاذ محاضر أ	جامعة سكيكدة	رئيسا
لقوي عبد الحفيظ	أستاذ محاضر أ	جامعة سكيكدة	مشرفا
خنوفي بسمة	أستاذ مساعد ب	جامعة سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

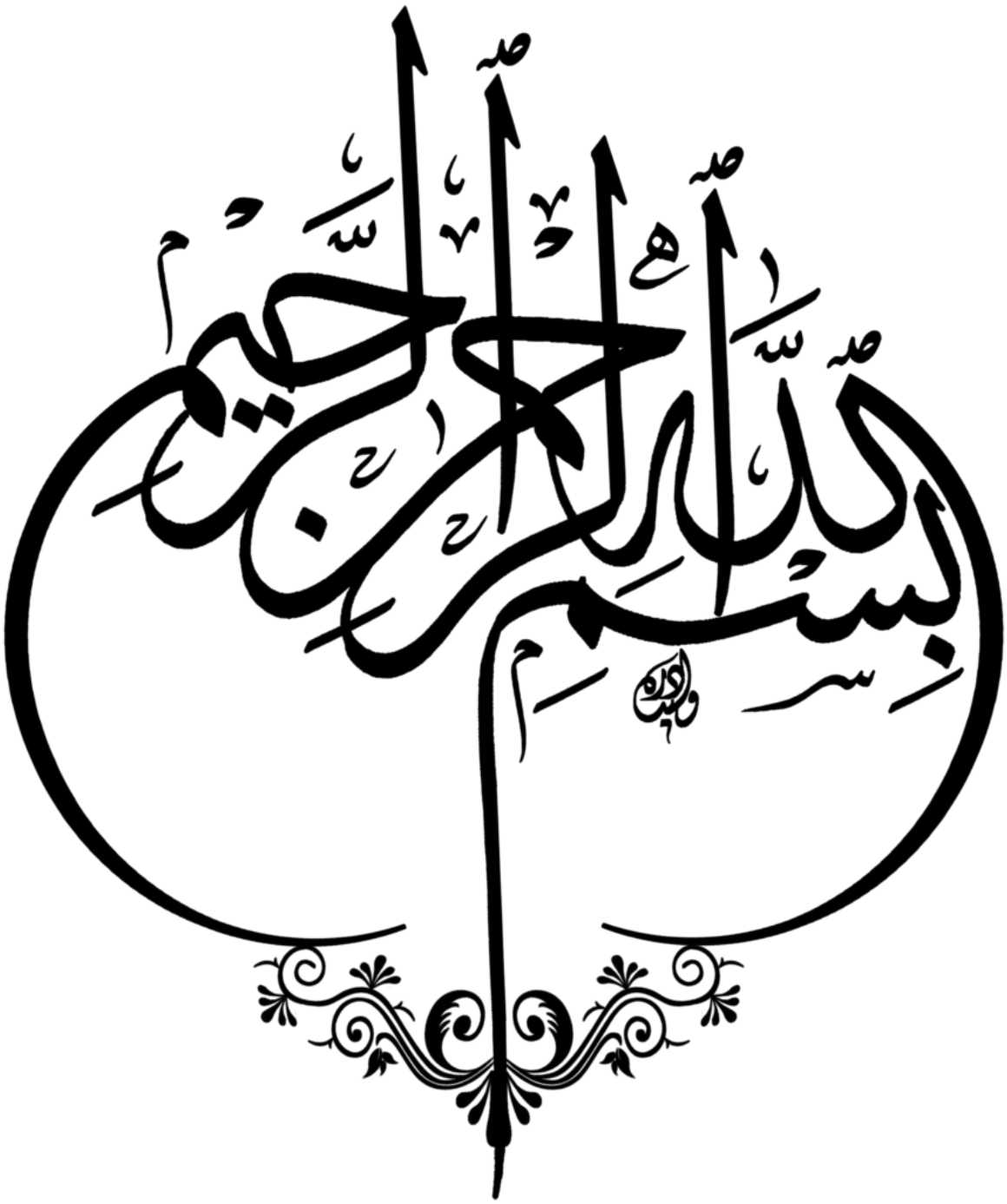
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا الذي وفقنا على إكمال هذا الموضوع في هذا المقام

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى

الأستاذ المشرف **"القوي عبد الحفيظ"**

على إرشاداته ونصائحه وتوجيهاته العلمية

والتي من خلالها تم بعون الله انجاز هذا العمل.

وكل من ساندنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدان الكريمان.

إلى كل المقربين مني.

إلى العائلة الكريمة.

إلى أحلى الناس وأحلى أصدقاء.

.إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

الفهرس

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص.	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول التنسيق الضريبي والتكامل الاقتصادي	
تمهيد الفصل الأول.	**05**
المبحث الأول: ماهية التنسيق الضريبي	**06**
المطلب الأول: مفهوم التنسيق الضريبي.	**06**
المطلب الثاني: أنواع التنسيق الضريبي ودرجاته.	**07**
المطلب الثالث: أهداف وشروط التنسيق الضريبي الفعال.	**10**
المبحث الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي	**14**
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي والمفاهيم المشابه له.	**14**
المطلب الثاني: فوائد التكامل الاقتصادي ومستوياته.	**16**
المطلب الثالث: أشكال وآثار التكامل الاقتصادي.	**20**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	**25**
المطلب الأول: الدراسات السابقة	**25**
المطلب الثاني: القيمة المضافة	**30**
خلاصة الفصل الأول	**31**
الفصل الثاني: واقع التنسيق في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA	

تمهيد الفصل الثاني	**33**
المبحث الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA	**34**
المطلب الأول: مفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى **GAFTA**.	**34**
المطلب الثاني: الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى **GAFTA** وبرنامجها التنفيذي.	**35**
المطلب الثالث: الشروط الأساسية والموضوعية لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى **GAFTA**.	**39**
المبحث الثاني: واقع التجارة البينية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**42**
المطلب الأول: تعريف التجارة البينية العربية وتطورها.	**42**
المطلب الثاني: التبادل التجاري العربي في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى **GAFTA** .	**44**
المبحث الثالث: مظاهر التنسيق الضريبي في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA.	**48**
المطلب الأول: الاستثناءات الضريبية الممنوحة للدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى **GAFTA**.	**48**
المطلب الثاني: تفعيل الاتحاد الجمركي بين دول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	**49**
خلاصة الفصل الثاني.	**51**
الخاتمة.	**53**
قائمة المراجع.	**56**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهداف التنسيق الضريبي	**11**
02	مستويات التكامل الاقتصادي	**18**
03	تطور التجارة البينية العربية خلال الفترة 2012-2016	**44**
04	التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2016-2021	**44**
05	أداء التجارة العربية البينية سنة 2022	**46**
06	السلع المستثناة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**49**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2016-2021	**44**
02	الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية 2022	**47**

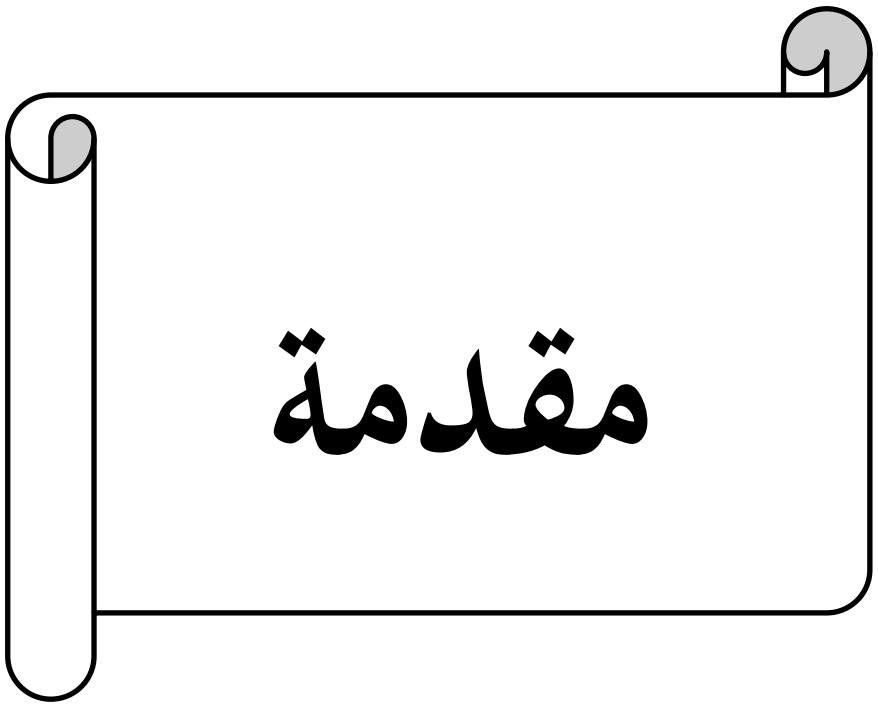
مقدمة

مقدمة.

تسعى معظم دول العالم نحو إقامة تجمعات إقليمية، من اجل الاستفادة من القيم المضافة والمزايا التي تنشئها مثل هذه التكتلات، التي تركز على تحرير انتقال البضائع والسلع وعوامل الإنتاج، توحيد المعايير التقنية وتنسيق السياسات الاقتصادية كالسياسة الضريبية الهادفة الى تحفيز التنمية الاقتصادية وترقية المبادلات التجارية، وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء ضمن هذا التكامل الإقليمي، فيشكل تنسيق السياسات والأنظمة الضريبية الأدوات الرئيسية الأساسية في بناء التكامل الإقليمي بحيث ما يكون التنسيق الضريبي محكما ومتينا بقدر ما تكون الانعكاسات إيجابية على اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل.

ونظرا لإدراك الدول العربية لأهمية التكامل الاقتصادي فيما بينها لمواجهة التكتلات الاقتصادية، وان مصلحتها الاقتصادية تكمن في الانطواء تحت إطار تكتل واحد ما يسهل عليها الاستفادة من مزايا النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لم يكن امامها خيار الا ان تسعى جاهدة من اجل إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى **GAFTA**التي دخلت حيز التنفيذ بداية 1998 بعد ما اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 59 بتاريخ 17 فبراير 1997 تحت رقم 1317، وهذا تحقيقا للمصالح العربية المشتركة من جهة وتوفير التكامل الاقتصادي العربي من جهة أخرى من خلال فتح الأسواق العربية والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة.

الإشكالية.

ما هو واقع تنسيق السياسات الجبائية على مستوى **GAFTA** (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)؟

الأسئلة الفرعية.

وللإجابة على الإشكالية تمت تجزئتها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما علاقة التنسيق الضريبي بالتكامل الاقتصادي؟
- هل هناك تنسيق ضريبي بين الدول الأعضاء في **GAFTA**؟

الفرضيات.

- التنسيق الضريبي يتوج ويدعم التكامل الاقتصادي.
- نظرا لكون **GAFTA** مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي لا تزال الدول الأعضاء لم تنسق ضريبيا فيما بينها.

مبررات اختيار الموضوع: من أهم الأسباب التي أدت إلى اختيارنا لموضوع الدراسة نذكر:

- قابلية الموضوع للدراسة من الناحية العلمية والنظرية.
- الميول الشخصي لدراسة هذا النوع من المواضيع وإثراء الرصيد العلمي والمعرفي في مجال تنسيق الضريبي.
- المساهمة في إثراء مكتبتي الكلية والجامعة ببحث رصين حول موضوع التنسيق الضريبي والتكامل الاقتصادي في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة الى الوقوف على واقع السياسات المعتمدة على مستوى **GAFTA** قصد تحقيق التنسيق الضريبي بين الدول الأعضاء وبالتالي تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، كما سعت أيضا الى التعرف على العلاقة التي تربط كل من التنسيق الضريبي والتكامل الاقتصادي الإقليمي باعتبار ان تحقيق نجاح التنسيق الضريبي يدعم التكامل الاقتصادي.

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية دراستنا في ارتباطها بواقعنا الاقليمي الذي يعد أساس مبدأ التنسيق الهادف والفعال حيث أن تطبيق دول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لمبدأ التنسيق الضريبي وإلغاء الرسوم الجمركية على السلع التجارية من أجل تحقيق تكامل اقتصادي والارتقاء بالتجارة البينية لمستوى عالمي، حيث ركزت هذه الدراسة على معرفة ما إذا كانت الدول الأعضاء بـ **GAFTA** مطبقة لإلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها.

منهج الدراسة.

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره منهجا يهتم بدراسة ووصف الظواهر وتحليلها لفترة زمنية محددة من اجل الوصول الى نتائج تعبر عن الظاهرة المدروسة.

حدود الدراسة.

الحدود المكانية: تمثل المجال المكاني للدراسة في دراسة واقع التنسيق الضريبي والتكامل الاقتصادي في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى GAFTA.

الحدود الزمانية: تمثلت في الفترة التي أجريت فيها الدراسة والتي حددت من شهر مارس 2024 الى شهر جوان 2024.

صعوبات الدراسة.

لكل دراسة علمية صعوبات تعترض الباحث في فترة اعدادها ومن بين الصعوبات التي اعترضتنا نذكر ما يلي:

- قلة المراجع العلمية في موضوع الدراسة خاصة فيما تعلق بالمراجع التي تعالج GAFTA.
- ضيق الوقت.

هيكل الدراسة.

من أجل معالجة الاشكالية واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين أساسيين هما:

الفصل الأول: تناولنا فيه مدخل مفاهيمي لكل من التنسيق الضريبي والتكامل الاقتصادي حيث قسم الى مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: عرجنا من خلاله الى: ماهية التنسيق الضريبي (مفهوم التنسيق الضريبي، أنواعه، درجاته، أهدافه وشروطه)

المبحث الثاني: عرجنا من خلاله الى: ماهية التكامل الاقتصادي (مفهوم التكامل الاقتصادي والمفاهيم المشابه له، فوائد التكامل الاقتصادي ومستوياته، أشكاله وآثاره).

أما **المبحث الثالث:** فعرضنا من خلاله الى الدراسات السابقة والقيمة المضافة

الفصل الثاني: تناولنا من خلاله واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث أساسية كالتالي:

المبحث الأول: عرجنا من خلاله الى: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية (مفهومها، أهدافها، اطارها القانوني، وبرنامجها التنفيذي)

المبحث الثاني: عرجنا من خلاله الى: واقع التجارة البينية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية (تعريف التجارة البينية العربية وتطورها، التبادل التجاري العربي في ظل منطقة التجارة العربية).

أما **المبحث الثالث** فقد تطرقنا من خلاله الى مظاهر التنسيق الضريبي في ظل منطقة التجارة العربية (الاستثناءات الضريبية الممنوحة للدول أعضاء منطقة التجارة العربية الحرة، تفعيل الاتحاد الجمركي بين دول أعضاء منطقة التجارة).

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي حول التنسيق الضريبي والتكامل الاقتصادي

تمهيد الفصل الأول.

تسعى العديد من الدول نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، وهذا للاستفادة من مزايا هذا التكامل من تحرير انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج زيادة على تنسيق المعايير التقنية والتعاون في السياسات الاقتصادية التي تعمل على إحداث التنمية وتحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في هذا التكامل، ولتجسيد ذلك يتطلب الأمر إحداث تنسيق ضريبي بين هذه الدول.

ومع تزايد التجارب الدولية في التكامل الاقتصادي ازدادت الحاجة لإعداد الدراسات والمناقشات حول عملية تنسيق الأنظمة الضريبية سواء على المستوى الأكاديمي أو السياسي، وتنبع الحاجة للتنسيق الضريبي من اختلاف وجهات النظر بشأن كيفية تحقيق الأهداف الجماعية أو كيفية عمل الدول بانسجام وتوافق، ومن هنا تظهر أهمية التنسيق الضريبي في تقريب أوجه الخلاف في التشريعات والنظم الضريبية.

لهذا سنحاول في هذا الفصل التطريق الى ثلاث مباحث أساسية نعالج فيها ما يلي:

المبحث الأول: ماهية التنسيق الضريبي.

المبحث الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنسيق الضريبي.

مع ازدياد الخبرات في مجال التنسيق الضريبي ازدادت مناقشات الكتاب حول التنسيق الضريبي Tax Harmonisation بين الأوساط الأكاديمية والسياسية، فالحاجة لضمان مناخ اقتصادي مستقر ومنسجم ما بين الدول المنتمية للتكامل الاقتصادي يتطلب تقريب ظروف معاملة رأس المال في البلدان الشريكة لتجنب التشوهات في كل من الكفاءة والعدالة والحد من السياسات المتعارضة أو غير المتناسقة.

المطلب الأول: ماهية التنسيق الضريبي.

أولا: مفهوم التنسيق الضريبي:

هناك مجموعة من التعارف التي حاولت تحديد مفهوم التنسيق الضريبي والتي نجد منها:

تعريف الاقتصادي Peggy Musgrave: " عملية تعديل وتنظيم الأنظمة الضريبية الوطنية لتتوافق مع مجموعة من الأهداف الاقتصادية المشتركة"[1].

يعرفه الاقتصادي Alverse بانه: "يقوم التنسيق الضريبي بين الدول على إزالة اهم أوجه الاختلاف بين النظم والتشريعات الضريبية بحيث تصبح متناغمة ومتناسقة ومتقاربة في مختلف المجالات الضريبية، وذلك بهدف ضمان حيادية الضريبة تجاه التجارة الدولية لدول التكامل الاقتصادي، ومنع المعوقات التي تحول دون الانتقال الحر للأشخاص والسلع والخدمات وراس المال بين الدول الأعضاء"[2].

"يمثل التنسيق الضريبي مجموعة القواعد والاتفاقيات والتعاقدات التي تبرم بين عدد من الدول فيما بينهم او بين عدد من الدول ومجموعة من المستثمرين التي تمنح لدول ومستثمري أطراف الاتفاقية خلال فترة محددة قابلة للتجديد وتهدف تلك الاتفاقيات أساسا الى تنمية الاستثمارات للمشتركين وترقية التجارة البينية لصالح الأطراف المعنية"[3].

عرفه "يونس أحمد البطريق" أيضا بانه " عملية تخليص الضريبة من آثارها غير الملائمة لتنمية العلاقات الاقتصادية والمالية والدولية، ومحاولة خلق ظروف مشابهة لتلك التي توجد في اقتصاد موحد تسوده المنافسة وتتمتع فيه السلع ورؤوس الأموال والافراد بحرية الانتقال، مما يساعد على تحقيق التخصيص الأمثل للمواد"[4].

---

[1]Fernando Velayos et al, **Regional Integration And Tax Harmonization** :**Issues and Recent Experieces**, Article Was Prepared for "Taxation and Latin American Integration, IDB, in Printing,2002,p02.

[2] رمضان صديق محمد، **نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 01، الكويت، ديسمبر 2002، ص06.

[3]فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص81.

[4]يونس احمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، ط2، الدار الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2002، ص208.

المطلب الثاني: أنواع التنسيق الضريبي ودرجاته.

أولا: أنواع التنسيق الضريبي:

يمكن تصنيف التنسيق الضريبي وفقا لمعايير مختلفة[1]:

1- معيار الزمن: يصنف التنسيق الضريبي حسب هذا المعيار الى:

- **تنسيق ضريبي مؤقت:** ويمكن لفترة زمنية محددة بثلاث (03) او خمس (05) او عشر (10) سنوات على اقصى تقدير.
- **تنسيق ضريبي دائم:** يكون لفترات طويلة نسبيا أكثر من عشر (10) سنوات او لفترة غير محددة.

2- معيار قواعد وبنود التنسيق: ويشمل التنسيق الضريبي حسب هذا المعيار نوعين:

- **التنسيق الضريبي ذو البنود الثابتة:** وتمثل الاتفاقية الموقعة بين عدد من الدول لتقريب الأنظمة الضريبية وإزالة جوانب الاختلاف بينها وتكون مواد وقواعد التعاقد ثابتة غير قابلة للتغيير او الإلغاء على الأقل خلال فترة التعاقد.
- **التنسيق الضريبي ذو البنود المتغيرة او المتحركة:** ويمثل ذلك التنسيق لضريبي الذي تكون مواد وقواعد قابلة لإعادة الصياغة وفقا للأحداث الاقتصادية، حيث يتم سنويا التفاوض على بنود الاتفاقية بين الأطراف المتعاقدة.

3- معيار شكل الاتفاقية: يمكن تقسيم التنسيق الضريبي حسب هذا المعيار إلى:

- **التنسيق الضريبي الثنائي:** ويكون بين طرفين فقط يمثلان الأطراف المتعاقدة.
- **التنسيق الضريبي متعدد الأطراف:** يكون بين أكثر من طرفين (02)، أي ثلاثة أطراف فأكثر مثل التنسيق الضريبي بين دول الاتحاد الأوربي.

4- معيار الإطار المحدد لعملية التنسيق الضريبي: ويصنف الى نوعين حسب التعديلات التي تطرأ على المعاملات الضريبية:

- **التنسيق الضريبي محدود النطاق (جزئي):** وهو ذلك التنسيق الذي يتم التركيز فيه على ضريبة محددة او اجراء جزئي لمعاملة ضريبة محددة من اجل تحقيق هدف محدد فاذا كان الغرض من التنسيق الضريبي مثلا زيادة حجم الاستثمارات فان التركيز في هذه الحالة يكون على منح مزايا

[1] علي عزوز، **آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، 2012، ص59.

واعفاءات ضريبية للاستثمار الواقف كما يتم وضع اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي بما يساعد على زيادة حجم الاستثمارات.

- **التنسيق الضريبي الشامل (الكلي):** ويتم فيه وضع برنامج شامل يتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات التي من شأنها العمل على تنسيق مختلف المعاملات الضريبية، وعادة ما تتضمن الضرائب بمختلف أنواعها، زيادة على مواءمة السياسات المالية والنقدية بدرجات متعددة[1].

ثانيا: درجات التنسيق الضريبي:

هناك خمس (05) درجات من التنسيق الضريبي تختلف باختلاف درجات ومستويات التكامل الاقتصادي بين الدول، ويمثل فيها التجانس الضريبي اعلى اشكال التنسيق الضريبي، فيما يمثل التقارب الضريبي أدني اشكال هذا التنسيق، وتتمثل درجات التنسيق الضريبي فيما يلي:

1- التجانس (التوحيد) الضريبي: The TaxStandardization

وهو يمثل اعلى درجات التنسيق الضريبي، والذي يلتزم تطبيق نقص الضريبة بعبء ضريبي متساوي في ظل ظروف متماثلة، او كما يقول الاقتصادي Cano Gonzalez: المساواة في الأعباء الضريبية المفروضة على نفس المادة او الموضوع الضريبي في ظل ظروف مماثلة، ومن امثلة هذا النوع من التنسيق تبقى تعريفة خارجية مشتركةCET(commonexternaltariff).[2]

2- الانسجام الضريبي: The Tax Compatibility

حسب الاقتصادي (Cano Gonzalez) فان الانسجام الضريبي ينطوي على: "تعديل الهيكل الضريبي (Cano Gonzalez) من اجل مواجهة او التعويض عن الاثار التشويهية بسبب فوارق العبء الضريبي عند عملية التكامل الاقتصادي "وان لم يكن ذلك بشكل مباشر حسب (Gonzalez)، وتعديل هذه العناصر في الهيكل الضريبي لا يعني انها ينبغي ان تكون متطابقة بالضرورة، وفي الحقيقة فان الانسجام الضريبي لا يؤثر على معدل الضريبة او العائدات الضريبية TaxBenifits(والا لن يكون هناك فرق مع التجانس)، وهذا يترك المتسع الكبير لصناع القوار على اتخاد قرارات السياسية الضريبية[3].

وفي النموذج الأوربي هناك ميل نحو الخلط بين هذا النوع من التنسيق مع التنسيق بالمعنى الدقيق للكلمة، والذي يقوم على توحيد القواعد الضريبية (Standardising Tax Bases) والمواد الخاضعة للضريبة

---

[1] لميس عساف الباكير، **تجنب الازدواج الضريبي في الضرائب على الدخل مع دراسة تطبيقية مقارنة**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2001، ص17.

[2] Fernando Velayos et al, **op.cit**, p06.

[3] Kirsten E Hayes,**op.cit,** p10

(Taxable Items)، ولكن مع ترك بعض المجال للمناورة في المعدلات الضريبية او حتى الإعفاءات، ان الانسجام الضريبي يرتبط بطريقة ما مع اهداف التكامل الأكثر تقدما وهذا عندما تظهر التشوهات الضريبية (Internal Tax Distortion).

ولكن جعل الأنظمة الضريبية منسجمة او متوافقة تكون في حالة منطقة التجارة الحرة (FTA)، فالعراك الجمركية المشتركة او المتبادلة (Metual Tariff Benifits) لا تحتاج لان تمنح بشكل موحد فبعض الدول يمكن ان تمنح امتيازات على بعض المنتجات، في حين ان الدول الاخرى تفعل ذلك مع الاخرين)، مادام كل الأطراف تحترم مبدا المعاملة بالمثل (Global Reciprocity) في منح الامتيازات الضريبية والاتجاه التدريجي نح زيادة الممنوحة.

ومن الناحية المثالية، فان اي مخطط للانسجام الضريبي ينبغي ان ينطوي على تأسيس اليات المتابعة لضمان التنفيذ الفعال على عكس التماثل (Equalization) والذي بموجبه يكون مخطط التنسيق (Global Reciprocity) اقل تعقيد، ومثال هذا النوع من التنسيق الضريبي هو التوجه السادس للاتحاد الأوربي لتنسيق الرسم على القيمة المضافة (VAT)[1].

3- التنسيق الضريبي Tax Coordiniation:

هو العملية التي يتم من خلالها التوصل بشكل احادي او من خلال التعاون الجماعي الى حالة من التوافق الضريبي بين الدول، والتنسيق الضريبي لا يعني بالضرورة توحيد الضرائب او توحيد النظم الضريبية بين الدول، وانما يعني تعديل بعض الضرائب في دولة ما او في عدد من الدول لتتماشى مع دولة أخرى او مجموعة من الدول التي تربطها علاقة تجارية قوية او تشكل فيما بينها مجموعة اقتصادية مشتركة، وبحيث لا يؤدي التعديل الى زيادة العبء الضريبي، ويختلف التنسيق الضريبي عن التجانس الضريبي في كون التجانس الضريبي يمثل الهدف النهائي لعملية التسويق، كما انه يقوم على افتراض عملية انشاء تجمع اقتصادي موسع مثل سوق موحدة بين مجموعة من الدول التي تربط بينها عوامل أخرى مثل القرب الجغرافي الى جانب تشابه الأوضاع الاقتصادية.

4- التعاون الضريبي:

يعني توفير التعاون المتبادل إما لسبب المعاملة بالمثل (على سبيل المثال تقوم دولة معينة بتزويد دولة أخرى بالمعلومات الضريبية على امل ان تتلقى معلومات ضريبية من نظيراتها في وقت اخر) او خارج

[1] مولود مليكاوي، **حدود التنسيق الضريبي كآلية لتجسيد مفهوم الإقليمية المفتوحة حالة الاتحاد الأوروبي**، أطروحة دكتوراه في نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015، ص137.

الاهتمام المشترك (كما في حالة ظهور الازدواج الضريبي، فتقوم دولتين بالتعاون للحد من هذه الظاهرة)، ويمكن أيضا التميز بين التعاون العملي (Practical Coopération) كما في المثال السابق والتعاون النظري TheoreticalCoopération (على سبيل المثال توفير المساعدة او تبادل أفضل الممارسات الضريبية)

وعلى ايه حال، فان التعاون الضريبي لا يستلزم تطبيق سياسة ضريبية مشتركة (باستثناء التعاون الضريبي الذي يعتبر في حد ذاته ساسة)، ويمكن التأكد من خلال التجارب انه لا يوجد تقاسم للسياسات، وليس هناك أي سبب يتضمن هذه الاليات في هذا النوع، ومن خلال الفحص يمكن الكشف عن هذا الوجود الثنائي او المتعدد لأليات التعاون من اجل خلق إدارات ضريبية اكتر تجانسا (More Homogeneous Tax Administration) والمساهمة في تطبيق نظم ضريبية اكثر تنسيقا، وبالتالي ضمان اكبر للعدالة Horizontal) Equity) وتهيئة الظروف لفعاليات الاقتصادية، بالإضافة الى ذلك فان اليات التعاون الضريبية، يجعل الدول تتبنى افضل الحلول سواء على مستوى الإدارة الضريبية او السياسة الضريبية، فعلى سبيل المثال تبنى بعض الدول بعد المشاورات التوافقية نفس المعايير التفسيرية في الحالات المعقدة عندما تتشابه القوانين او انشاء اتفاقيات الازدواج الضريبي .

5-التقارب الضريبي:

يعرف (Velayos) التقارب الضريبي بانه حركة عفوية في نفس النوع من اتجاه السياسة الضريبية نتيجة لضغوط العولمة والمنافسة وهو يمثل أدني درجات التنسيق الضريبي ويصنف في الدرجة الخامسة والأخيرة من زاوية الالتزامات السياسية الطوعية لأنه لا يوجد عمل خامص للتنسيق قد اتخذ لأسباب تتعلق بالإدارة السياسية، ولكن بسبب ان البلد لا يمكن ان يتهرب من الاتجاه او الاعتراف (ربما دون رغبته الخاصة) ان هذا هو أفضل أسلوب، وبالتالي في التقارب العفوي هناك دائما عنصر من عناصر عدم الراحة (Discomfrot)[1].

المطلب الثالث: أهداف وشروط التنسيق الضريبي الفعال.

أولا: أهداف التنسيق الضريبي:

يعد التنسيق الضريبي وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف، وهده الأهداف يحددها نوع التعاون او التكامل الاقتصادي القائم ودرجة التكامل التي تعمل الدول على تحقيقها في التكتلات الاقتصادية المختلفة، مكا تختلف اهداف التنسيق كل ضريبة عن اهداف تنسيق الضريبة الأخرى، فهدف تنسيق ضريبة الشركات مختلف عن تنسيق الضرائب غير المباشرة، وتختلف في كل منها وفق الأفق الزمني بين المدى والقريب

[1] مولود مليكاوي، مرجع سبق ذكره، ص139.

والبعيد كما في هدف تعلية الاستثمارات الدولية فيها، ويمكن القول ان اهداف التنسيق الضريبي الشامل كثيرة ومتعددة أهمها ما يلي[1]:

1. تحسين المناج الاستثماري من اجل توطين راس المال المحلي، ومن ثم تنمية الاستثمارات الدولية، عبر تجنيبها الازدواج الضريبي بين دول المستثمرة والمستثمرة فيها وتخفيض معدلات الضرائب المفروضة عليها وإعطاء المستثمرين الحوافز الضريبية اللازمة لجذب الاستثمارية التي تؤثر مباشرة في تنمية الدول الأعضاء.
2. توزيع الاستثمارات الوافدة اليها، كل وفق الفجوة الاستثمارية التي يعاني منها، عبر الاتفاق على الحوافز المعطاة لها في كل دولة من الدول الأعضاء لمنع المنافسة الضريبية وتقريب مستويات التنمية بين الدول الأعضاء.
3. المساعدة على مشروعات مشتركة بين الدول الأعضاء عبر المزايا والمنح والتسهيلات التي يمكن ان يعطيها لتلك المشروعات، وخاصة الإنتاجية منها.
4. تسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال بين الدول عن طريق الغاء الحواجز الضريبية، كالازدواج الضريبين او تحقيق حرية استقلال السلع ورؤوس الأموال من خلال تشابه او تقارب الأنظمة والقواعد الفنية في الدول الأعضاء، ولاسيما معدلات الضريبة والاعفاءات والاوعية الضريبية وغيرها، وتسهيل عملية انتقال الأشخاص فيما بينها.
5. تحقيق الممارسة الفعلية لحرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، عبر التحقيق التدريجي للمساواة في العبء الضريبي على السلع والخدمات المنتجة والمتداولة فيها.
6. المساعدة على تعبئة الموارد المالية في الدول الأعضاء، الامر الذي يؤدي الى تطور أداء الأجهزة الضريبية فيها ويرفع من كفاءتها، لأنه يقلل من إمكانية التهرب الضريبي بين الدول الأعضاء.
7. يعد التنسيق الضريبي أحد الوسائل الموجهة للإصلاح الضريبي المرغوب فيه في الدول الأعضاء.
8. يعد التنسيق الضريبي أحد وسائل تنسيق السياسات النقدية وله علاقة وثيقة بالتعاون المالي بين الدول الأعضاء.

[1] حمادة خير محمود، **مدى حاجة الدول العربية الى التنسيق الضريبي بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد 02، الإصدار 02، جامعة الزيتونة الأردنية، 2021، ص95.

الجدول رقم 01: يبين أهداف التنسيق الضريبي

على المدى القصير	على المدى الطويل
• جذب أكبر قدر من الاستثمارات الدولية للدولة المضيفة. • تقديم تسهيلات تؤدي الى عملية تراكم راس المال. • الحصول على حصة من حجم الأموال المتاحة للاستثمار الدولي. • توفير قاعدة لبناء أسواق المال والبورصات المحلية. • توفير فرص المنافسة مع الدول الصناعية الكبرى. • تحقيق تكامل اقتصادي في شكل مشروعات مشتركة جديدة. • تشجيع توطن راس المال المحلي. • الاستفادة من مزايا مثلية من الدول الأعضاء في التنسيق. • تشجيع التجارة البيتية. • تحسين مناخ الاستثمار. • تشجيع مناطق التجارة الحرة.	• التوجه نحو التكامل الاقتصادي. • التنسيق في السياسات النقدية والمالية • زيادة حجم التجارة البينية. • زيادة حجم الاستثمار المشترك. • القضاء على التضخم. • تخفيض أسعار المنتجات بما يسمح بالتصدير الدولي. • جذب مزيد من الاستثمارات. • استقرار مناخ الاستثمار. • تحسين العائد من الاستثمار. • توظيف عوامل الإنتاج المحلية. • تحقيق مزايا الإنتاج الكبير. • جذب تكنولوجيا متقدمة. • الاستخدام الأمثل للموارد. • زيادة الائتمان الدولي ومن ثم القضاء على البطالة.

المصدر: فاطمة مفتاح، **النظم الضريبية الدولية**، مطبوعة دروس موجهة لطلبة أولى ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون، تيارت الجزائر، 2020، ص80.

ولكي يحقق التنسيق الضريبي أهدافه، يجب ان يحقق قدرا من الوفرات الاقتصادية في دوله، أي يجب ان تكون تكلفة التنسيق الضريبي اقل من المكاسب التي يحققها خلال فترة محددة، لذلك يجب التحقق من المكاسب المتوقعة منه في تلك الفترة وتقويمه على أساسها، ويجب ان تبقى هذه العملية مستمرة لتطوير عملية التنسيق الضريبي وضمان فاعليتها لتحقيق الرفاهية الاقتصادية على مستوى الدول الأعضاء في السوق وعلى مستوى منطقة السوق كتلة واحدة.

ثانيا: عناصر نجاح التنسيق الضريبي:

لتحقيق التنسيق الضريبي لابد من توفر مجموعة من العناصر نجملها فيما يلي[1]:

- بناء قاعدة بيانات للاستثمارات والتنسيق الضريبي.
- ضرورة وضع الأهداف الانية والطويلة الاجل بوضوح.
- توفر مراكز لدعم قرارات الاستثمار وقرارات التنسيق الضريبي.
- مرونة في برنامج التنسيق الضريبي ليتواكب والمؤثرات الدولية والمحلية.
- وجود نظام للتخطيط والبرمجة والموازنات التقديرية.
- توفر نظام معلومات إدارية للتنسيق الضريبي.
- تطبيق أدوات جديدة للاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الأوراق المالية.

[1] جمال الدين العاقر، **التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي دراسة حالة بلدان المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009، ص102.

المبحث الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي:

يعرف العالم نشاطا متسع النطاق في مجال تكوين التكتلات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي، حيث أنه يعيش العديد من المتغيرات التي لم تعد قاصرة على دولة دون أخرى، فلم يعد امام الدول سوى الدخول في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي في ظل المصالح والظروف الطبيعية والجغرافية المشتركة.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي والمفاهيم المشابهة له:

أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي.

1- **التكامل لغة:** ان كلمة التكامل من الناحية اللغوية تدل على التكميل او التمام او الكل، التمام اما من الناحية الفعل، فينبغي تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الاخر، وترك القطاعات المتنافسة.

كما ان كلمة التكامل تشير الى دمج أجزاء في كل واحد تم استعمالها على نطاق واسع في الادب الاقتصادي، بحيث أصبحت أحد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار، فالقطاعات الاقتصادية كما هو معروف يكمل بعضها البعض الاخر، فالقطاع الزراعي يكمل القطاع الصناعي من خلال ما يقدمه لم من مواد أولية والتي لا يمكنه العمل من خلالها، كالقطن المستعمل في صناعة المنسوجات، وهذا ما يسنى تكاملا قطاعيا كما يمكن ان يكون التكامل بين دولتين أحدهما صناعية والأخرى زراعية وهذا هو مفهوم التكامل او الترابط في المجال اللغوي[1].

2- التكامل الاقتصادي اصطلاحا:

يعرفه الاقتصادي (Hberlar) بانه:" عبارة عن علاقات اقتصادية واسعة بين المجالات الاقتصادية المختلفة، وفي إطار التحليل النيوكلاسيكي اعتمدا على فرضية انعدام تكاليف النقل، يمكن لمجالين وطنيين وفي حالة منافسة كاملة بدون حقوق جمركية وبتكاليف جبائيه متشابهة على النشاطات الإنتاجية ان تمثل سوقا واحدا"[2].

أما "سمير التينر" من فريق الدراسات الاقتصادية بمعهد الانماء العربي التكامل الاقتصادي يعرفه على انه: "عملية مستمرة تقرب بواسطتها الاقتصاديات الوطنية ببعضها البعض بحيث يمكن الحصول على

---

[1] رابح فضيل، **التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 1995، ص02.

[2] الندوى محسن، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2011، ص68.

الحد الأمثل لنشاط الدوائر التي يضمها النظام الاقتصادي المنتهية اليه، وإذا أمكن الحصول على الحد الأمثل من نشاط الدوائر اوتوماتيكيا فان التكامل الاقتصادي يوجد في الواقع كحالة من حالات العلاقات الاقتصادية الدولية"[1].

يعرفه الدكتور "عبد الغني عماد" " هو "جمع ما ليس موحد في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإداري بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية"[2].

ثانيا: التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم المتقاربة.

هناك اختلاف كبي بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي فالبعض منهم استعمل مصطلح "الاندماج" البعض الاخر استعمل مصطلح "التكتل" ومنهم حتى من يرى بانه مفهوم غير دقيق وجامد ولإيضاح ذلك بدقة نرى انه من المناسب التفرقة بينهم وبين بعض المفاهيم كالتعاون الاقتصادي والتكتل الاقتصادي.

1- **التعاون الاقتصادي:** يري "بيلا بلاسا" (Ballassa Bela) ان الفرق بين التعاون والتكامل الاقتصادي يتعلق بالكم والكيف، يقصد بالتكامل الإجراءات والتدابير التي تؤدي الى تقليص من التفاوت والتباين والقضاء على قدر من التميز مثل إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي.

في حين يعني بالتعاون الاقتصادي الأفعال والاعمال التي تهدف الى التقليل من التميز او الى تخفيف قدر من التفاوت بين الدول المتعاونة، ومثال ذلك الاتفاقيات الدولية الخاصة بالسياسيات التجارية التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي الدولي، حيث نجد فيها الغاء الحواجز التي في وجه التجارة وهي اجراء من إجراءات التكامل الاقتصادي[3].

لهذا نجد ان التعاون الاقتصادي يقوم على مجموعة مكثفة من التفاعلات والعلاقات والاتصالات في مجالات مختلفة وبين أطراف عدة، ليس بالضرورة ان يكون بينهم تقارب جغرافي ولا تجانس اقتصادي او اجتماعي، في حين ان التكامل الاقتصادي يستلزم وجود التقارب الجغرافي يسوده التجانس ومنه يمكن القول ان التكامل الاقتصادي ما هو الا شكل من اشكال التعاون غير ام هذا الأخير يتميز ببساطة التغيرات التي يحدثها والاثار التي يمكن ان تترب منه اذا كان التعاون الغرض منه التخفيف اثر العقبات والمشكلات

---

[1] التينر سمير، **التكامل الاقتصادي العربي وقضية الوحدة العربية**، ط1، معهد الانماء العربي، بيروت لبنان، 1978، ص22.

[2] عماد عبد الغني، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة أسباب التغيير وشروط الانطلاقة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 25، 1999، ص65.

[3] بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، تر: رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص10

القائمة في العلاقات الاقتصادية فان التكامل الاقتصادي يذهب الى ابعد من ذلك بحيث يهدف الى إزالة تلك العقبات وحل تلك المشكلات يشكل يزيد من التشابك والتلاحم والعمق بين بزوغ اقتصاديات وأسواق الدول المتكاملة.

2- **الاندماج الاقتصادي:** يعتبر الاندماج صيغة مقدمة للتكامل تتضمن توجيهات نحو التكامل متضمنة إعادة تركيب او هيكلة الاقتصاديات والمؤسسات الاقتصادية بما يسمح بتداخل هذه الاقتصاديات بشكل عضوي من اجل أغراض متفق عليها للمجموعة المعنية في الميادين الاقتصادية والتكنولوجية والتربوية والعلمية والاجتماعية، فمفهوم الاندماج اذن يقل قليلا عن الوحدة الاقتصادية وهو بذلك يختلف نوعيا عن التكامل[1].

3- **التكتلات الاقتصادية:** يعرف التكتل الاقتصادي بانه: "تجمع عدد من الدول تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي او التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية او الانتماء الحضاري المشترك بحيث يكون التجمع في إطار معين قد يكون اتحاد جمركيا او منطقة تجارة حرة. ومعنى ذلك ان التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية او غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانيات الموزعة في انحاء وحدة التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل[2].

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشا وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر الى هذه التكتلات على انها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت الى مستوى معين من التطور والتقدم بمساعدة العلم والقنية وتزيد الإنتاج وتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل[3].

المطلب الثاني: فوائد التكامل الاقتصادي ومستوياته.

أولا: فوائد التكامل الاقتصادي:

ان فوائد التكامل الاقتصادي عديدة وبالفعل حققتها مجموعات من الأقطار التي أخذت بالتكامل الاقتصادي، وهي فوائد قام بتشخيصها العديد من الاقتصاديين. ويمكن تعداد هذه الفوائد فيما يلي:

---

[1] صايغ يوسف عبد الله، **الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1982، ص160.

[2] يسرى الجوهري، **دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية**، نشأة المعارف، الإسكندرية، 1975، ص26.

[3] منير الحمش، **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين متأهلات في الفكر والنمو والأزمات**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص129.

- يخلق التكامل الاقتصادي سوقا واسع امام المنتجات، نظرا لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين امام هذه المنتجات في داخل دول المجموعة.

وتعدد التجارة وتبادل المنتجات مدخلا طيبا للبدء في تحقيق التكامل اذ ان السلع الزراعية او الصناعية والتي لا تجد امامها الا أسواق البلد المنتجة فيه، تجد امامها مسالك أوسع للتوزيع في أسواق البلدان الأخرى من المجموعة.

ويترتب على ذلك آثار مضاعفة اقتصادية تؤدي الى زيادة الإنتاج للأنواع المطلوبة والتي تكتسب أسواقا جديدة فتنشط الزراعة والإنتاج الزراعي وتتوسع المصانع في حجمها ويتنوع انتاجها، كما تتوسع المنشئات التجارية الوسطية كشركات التسويق والتوزيع والنقل والتامين وغيرها.

- يعمل التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل، فتستطيع القوى العاملة على اختلاف أنواعها ومستوياتها ان تجد فرصا أحسن وأكثر لاستثمار طاقاتها مما يعود عليها بالتحسن في الدخل وفي مستوى المعيشة، كما يحقق فرصا أكبر للمنتجين ورجال الاعمال في الحصول على ما يلزمهم من العمالة والخبرات والتخصصات في سهولة ويسر[1].
- يتيح التكامل الاقتصادي فرصا أكبر للاستثمار امام المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال وعوائدها دون قيد، واستغلال الإمكانيات الاقتصادية، ويحقق هذا عائدا أكبر للدول المصدرة لراس المال وانتاجا وتشغيلا لعوامل الإنتاج في الدول المضيفة لرؤوس الأموال البشرية. وتنعكس اثار ذلك أيضا على زيادة الإنتاج والخول وينتعش الاقتصاد في جميع الدول.
- يتيح للدول الأعضاء إقامة المشروعات المشتركة الضخمة، والتي قد يصعب على دولة بمفردها إقامة وتحمل مسئوليتها خاصة تلك المشروعات التي تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها او مستوى عاليا من الخبرات الفنية او اسواقا واسعة للاستفادة منها، مما يجعل مثل هذه المشروعات تعمل وفق أفضل الأسس الاقتصادية تشييدا وتشغيلا وانتاجا وتوزيعا والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق الوفرات الداخلية والخارجية.
- يتيح التكامل الاقتصادي للدول الاعضاء موقفا أكثر من السوق الدولية وتجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة إذا كانت هده الدول تمتلك الموارد والمنتجات الضرورية والاستراتيجية، فان التكامل الاقتصادي سيعمل على ان يحقق لها شروطا أحسن لتجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا وتستطيع

[1] محمد محمود ولد محمد عيسى، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، جامعة دالي إبراهيم، 2010، ص31.

ان تحقق فوائد عديدة في اتفاقاتها التجارية والاقتصادية والغنية مع الدول الأخرى، هدا بجانب ما تكسبه من وزن سياسي بين دول العالم.

- يؤدي التكامل الاقتصادي الى التخصص بين الدول المنظمة للتكامل للاستفادة من النسبية التي تتمتع بها بعض دول المجموعة وبدالك يعمل على زيادة الإنتاج في داخل كل دولة وتنويعه فيما بينهم.
- يساعد التكامل الاقتصادي على توطن الصناعة والاستفادة من الوفرات الخارجية مما يخلق مناطق صناعية كبيرة في دول المجموعة يمكن الاتفاق على توزيعها على المناطق للتوطن في داخل كل دولة حسب الموارد المتاحة في كل منها وبحيث تحصل كل دولة على نصيب عادل منها او من المزايا التي تحقق[1].

ثانيا: مستويات التكامل الاقتصادي.

يكون التكامل الاقتصادي بإقامة مناطق التجارة الحرة فالأسواق الاقتصادية المشتركة وصولا إلى التكامل الاقتصادي الشامل، وذلك بهدف تعزيز الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى الدول الأطراف في هذه العمليات التكاملية. وقد وصل الباحث "بيلا باليسا" **B. Ballessa** عام 1966 في نظريته عن التكامل الاقتصادي إلى المستويات التالية[2]:

الجدول رقم 02: يبين مستويات التكامل الاقتصادي.

	الغاء رسوم الجمارك والقيود الكمية	وضع رسوم جمارك خارجية	حرية حركة الانتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات والمؤسسات
منطقة التجارة الحرة	×				
الاتحاد الجمركي	×	×			

[1] عريقات حربي محمد موسى، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة بحوث اقتصادية عربية**، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 20، القاهرة، 20000، ص65.

[2] عياد محمد سمير، **التكامل الاقتصادي الدولي مقاربة نظرية**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، العدد 01، جامعة بلقايد أبو بكر، تلمسان الجزائر، 2022، ص13.

السوق المشتركة	×	×	×		
الاتحاد الاقتصادي	×	×	×	×	
التكامل الاقتصادي الشامل	×	×	×	×	×

Source : Bellessa Bella**, The Theory Of Economic Integration**, London, Allen And Win, 1966, P23.

يوضح نموذج "باليسا" المستويات المختلفة التي تبين درجة التفاعل الاقتصاديين وحدتين سياسيتين او أكثر، ذلك نتيجة ظهور ما يعرف بالتخصص في الإنتاج والتبادل المتاح، ومن حيث المبدأ فقد طيرت اراء يمثلها الاقتصاديون الليبراليون تجادل في ان الإنتاج والانتعاش الاقتصادي يملان الى حدهما الأقصى إذا كانت هناك تجارة حرة تسمح بأقصى درجات التخصص بين الدول.

ويصنف مخطط "باليسا" خمس مستويات للتكامل الاقتصادي كما اقترحه من خلال "نظرية التكامل الاقتصادي".

1- **منظمة التبادل الحرFree Trade Zone :** يتم في اطارها الغاء الحقوق الجمركية المتعلقة بالمبادلات التجارية مع البلدان المبرمة للاتفاقية، بينما يبقى كل بلد حرا وسيدا في تحديد وجهة سياسته الجمركية اتجاه البلدان الأخرى.

2- **الاتحاد الجمركي Customs Unions:** يتعلق الامر بمنطقة تبادل حر مدعمة بتعريفة خارجية مشتركة، حيث تسير المبادلات التجارية مع البلدان الأخرى بتعريفة خارجية مشتركة وموحدة، وتنازل البلدان المنتمية للاتحاد الجمركي من كل سيادة في مجال سياسها الجمركية.

3- **السوق المشتركةCommon or SingleMarket:** هي عبارة عن اتحاد جمركي مع حركة حرة للسلع وعوامل الإنتاج.

4- **الاتحاد الاقتصادي والنقدي:** يتمثل في وجود سوق مشتركة مرفقة بتنسيق السياسات الاقتصادية، المالية او الاجتماعية وتداول نفس العملة.

5- **التكامل الاقتصادي الشامل:** يضيف الى ما سبق توحيد للمؤسسات والسياسات الاقتصادية[1].

[1] عياد محمد سمير، مرجع سبق ذكره، ص14.

والملاحظ ان النظريات الاقتصادية التقليدية المفسرة للتكامل، كانت تعمل لصالح الدول الأكثر تقدما وليس لصالح الدول الأكثر تخلفا، وبخصوص هذه المجموعة الأخيرة فقد ذهبت جماعة من المحللين الاقتصاديين مثل هابر (Harberler) وكيرنكوس (Cairncross) الى ان التجارة الخارجية يمكن ان تسهم اسهاما كبيرا في احداث التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وذلك من واقع التجربة الدول الصناعية المتقدمة، بينما يرى اخرون منهم غونار ميردال (Myrdal) وبريبش (Prebish) وهانس سينجر (Singer) ان مكاسب التجارة والتبادل نميل الى كفة الدول المتقدمة، وبالتالي فهي معرقلة للنمو والتنمية في مجموعة الدول النامية (نافع).

غير ان الثابت ان الدول النامية تتمتع بوفرة مطلقة او نسبية في مورد او مورد معينة مقابل نقص مطلق او نسبي في موارد أخرى، فانه يصبح لزاما عليها التكامل مع بعضهما البعض اما:

أولا: التكامل على أساس الموارد المشتركة والمتماثلة فيها بينها: نوارد مائية، نفطية، معدنية، لتنظيم الاستغلال والانتفاع المشترك من هذه الموارد وتنسيق سياستها ومواقفها تجاه المجموعات الأخرى وتعزيز قوتها التفاوضية مه هذه المجموعات.

ثانيا: التكامل على أساس اختلاف وتكاملية الموارد لتنظيم عملية التبادل الفعال فيما بيها وتحويل جزء من الفائض لدى بلدن معينة في مورد معين لسد العجز في البعض الاخر، خصوص ان كلا من الفائض والعجز قد يكون سببا لإلحاق أفدح الاضرار والاثار لكل منها (نافع).

المطلب الثالث: أشكال التكامل الاقتصادي وآثاره.

أولا: أشكال التكامل الاقتصادي.

يتخذ التكامل الاقتصادي اشكالا او مستويات عديدة، تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من شكل الى اخر او من مستوى الى أخر، وصولا الى الاندماج الاقتصادي، ان اشكال التكامل الاقتصادي تتراوح من التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة الى الغائها نهائيا وادماج اقتصاداتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي اعلى مستويات التكامل.

1- **التفضيل الجزئي:** وفي هذا الشكل من التكامل تقوم الدول الأعضاء بالتقليل او التخفيف من القيود التي تعيق حركة السلع والخدمات، بين الدول المتكاملة، إضافة الى التقليل من الحواجز الجمركية، دون الإلغاء النهائي للرسوم، وتتخذ من اجل ذلك مجموعة من الإجراءات والقواعد[1].

[1] رابح فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 19.

2- **منطقة التجارة الحرة:** ويتم الاتفاق في هذا الشكل بإلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع بين الدول الأعضاء وفي الوقت نفسه تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تريده من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة، ولعل ذلك ما يجعل أي دولة خارج المنطقة الحرة تسعى الى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة خاصة الدول التي تتميز قيودها التجارية التي تفرضها على غير الأعضاء بالانخفاض وذلك كوسيلة للدخول الى باقي الأعضاء[1].

3- **الاتحاد الجمركي:** في هذا الشكل، إضافة الى الإجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة، الغاء للقيود والتعريفات الجمركية، يتم تعريفه جمركية موحدة للبلدان الأعضاء في مواجهة بقية العالم. فتصبح كل الدول الأعضاء تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية كأنها دولة واحدة جمركيا.

ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربعة مكونات رئيسية[2]:

- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية.
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- وحدة الحدود الجمركية والاقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولي توزيع الانصبة بين الدول الأعضاء.

4- **السوق المشتركة:** بالإضافة الى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية فانه يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج العمل وراس المال بين الدول الأعضاء في السوق، وبذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها وبحرية تامة انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال.

5- **الوحدة الاقتصادية:** هي المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة، حيث بالإضافة الى الغاء القيود على حركة السلع والخدمات، وانتقال عناصر الإنتاج العمل وراس المال بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فانه يتم من خلال هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا الى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.

---

[1] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص256.

[2] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، مؤسسة الوراق، الأردن، 2001، ص169.

6- **التكامل الاقتصادي:** وهو أرقي مرحلة من مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في اطارها حرية انتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام، تحل محل شخصية الدول السابقة وهذا يعني بالضرورة، انشاء سلطة اتحادية تفوق سلطتها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد، وبحيث يمكن ان تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية[1].

ثانيا: آثار التكامل الاقتصادي.

يؤدي التكامل الاقتصادي الى عدة آثار، يمكن حصرها في نوعين رئيسيين أولا هما:

1- **الآثار الستاتيكية:** تعرف كذلك بالآثار الساكنة او قصيرة الاجل[2]، والتي تنتج من إعادة تخصيص الموارد مثل العمل وراس المار والموارد الأخرى لاقتصاديات دول الأعضاء، كما تقوم على افتراضات أساسية منها ثبات حجم عرض وعوامل الإنتاج. وحالة التقنية السائدة والهيكل الاقتصادي القائم، ومن هذه الآثار ما يلي[3]:

- **خلق التجارة:** والتي تعني انشاء تجارة جديدة بين الدول الأعضاء عن طريق انتقال المشتريات من منتج محلي من احدى الدول الأعضاء الى منتج منخفض التكلفة بدول أخرى من الدول الأعضاء.
- **تحويل التجارة:** والتي تعني الانتقال من منتج منخفض التكلفة من بلد أجنبي (غير الدول الأعضاء) الى منتج عالي التكلفة لإحدى الدول الأعضاء.
- **تحسين استخدام الموارد:** وذلك من خلال قيام عملية التكامل بين دول تزيد فيها درجة التنافس بين اقتصادياتها والتي تعني التطابق في نوعية السلع التي يتم انتاجها عن درجة تكاملها مثلا بلدان منتجة للمواد الأولية او تخصص في انتاج سلع معينة، حيث ينتج عن قيام التكامل بين بلدان متنافسة الأثر الانشائي للتجارة.

---

[1] عطا الله بن طيرش، **دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد المغرب العربي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2017، ص773.

[2] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية،2001، ص174.

[3] إسماعيل نزال العرموطي، **نظرية التكامل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي**، منشورات معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1975، ص20.

- **ارتفاع الإنتاج الكلي للدول الأعضاء:** وهو ما أثبته (Tinbergen) من خلال استخدام أسلوب رياضي لاتحاد يضم بلدان متساوية الحجم وان كل دولة تنتج سلعة واحدة، حيث ان كل امتداد للاتحاد يزيد من الإنتاج الكلي وبذلك يزيد من الرفاهية العالمية، وهو ما أكده (VINER) حيث كلما زاد حجم الاتحاد ارتفعت النتائج الإنتاجية الموجبة.
- **الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة الرفاهية:** وذلك من خلال ارتفاع التجارة بين الدول الأعضاء مقارنة بالتجارة مع الاقتصاديات الأخرى وانخفاض مستوى الرسوم الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء.
- **تحسين الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات:** وذلك من خلال تحويل الطلب من السلع الأجنبية الى سلع دول الأعضاء ما ينجم عنه زيادة التبادل التجاري بينهم وبالتالي تحقيق وفرات في العملة الأجنبية لان التجارة فيما بينهم تتم بالعملات المحلية لدول الأعضاء.
- **الوفرات الإدارية:** الناجم عن الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء باعتبارها أعباء وتكاليف يتحملها المستهلك في نهاية المطاف.

2- **الآثار الديناميكية:** تعرف كذلك بالآثار الحركية او طويلة الاجل[1]، والتي تؤثر على الطاقة الإنتاجية ونمو اقتصاديات الدول الأعضاء، والتي من المحتمل ان تكون أهميتها أكثر أهميتها أكثر من الاثار الساكنة، كما يصعب تحديدها كميا، ومن بين هذه الآثار ما يلي[2]:

- **الوفرات الداخلية:** او ما يعرف بالوفرات الناشئة عن حجم الإنتاج والتي تنشا من خلال الإنتاج الكبير الذي يتطلب زيادة مستوى المنافسة والاستخدام الأمثل للمعدات والأساليب التكنولوجية المتطورة وزيادة كثافة راس المال وتخصص العمال.
- **الوفرات الخارجية:** والتي تنشا خارج السوق من خلال نشر الخبرة التكنولوجية والتنظيمية واليد العاملة الماهرة ومن خلال تفاعل قطاعات الاقتصاد المختلفة مع بعضها البعض بحيث يكون للتطورات في كل منها انعكاسات إيجابية على غيرها.
- **انخفاض المخاطرة وعدم الثبات في المعاملات الخارجية:** الناجم عن الغاء كافة القيود على التجارة والتنسيق بين السياسات الاقتصادية.

[1] كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص163.

[2] إسماعيل نزال العرموطي، مرجع سبق ذكره، ص35.

- **زيادة النشاط الاستثماري:** من خلال إعادة توزيع الموارد الناشئة عن الغاء القيود بين الدول الأعضاء وبالتغيرات التي تطرأ على أساليب الإنتاج وكذا تحقيق التكامل المالي مما يسهل انتقال راس المال بينهم وبالتالي يؤثر في حجم الاستثمارات وتوزيع

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة.

دراسة جمال الدين العاقر الموسومة بالتجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي دراسة حالة بلدان المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009.

هدفت الدراسة الى معرفة مدى إمكانية تفعيل التجانس الضريبي للتكامل الاقتصادي، وهذا من خلال محاولتها الإجابة على الإشكالية التالية: هل يمكن للتجانس الضريبي تفعيل التكامل الاقتصادي؟ ولفهم الموضوع أكثر طرح الباحث الفرضيات التالية:

- ✓ يعمل التجانس الضريبي على تفعيل التكامل الاقتصادي.
- ✓ يؤدي الماضي المشترك للبلدان المغاربية الى تماثل نظمها الضريبية بما يسمح بتحقيق تجانس ضريبي مغاربي.

اعتمدت الطالبة على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص الحالة والاجابة على الإشكالية. توصلت الدراسة الى نتائج أهمها:

- ✓ صحة الفرض الأول المتعلق بإمكانية تفعيل التكامل الاقتصادي وهو ما تم اثباته في إطار تجربة الاتحاد الأوروبي.
- ✓ فيما يخص الفرض الثاني المتمثل في إمكانية تحقيق تجانس ضريبي نتيجة لتماثل النظم الضريبية المغاربية اثبتت الدراسة المقارنة لهذه النظم صحة هذا الفرض خاصة بالنسبة لتونس الجزائر والمغرب.

دراسة عدة عبد القادر الموسومة باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرة (GAFTA) وتأثيرها على التجارة العربية البينية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تجارة ومناجمنت دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم الجزائر، 2014.

هدفت الدراسة الى الوقوف على مؤشرات الواقع الخاص بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحديد المعوقات التي واجهتها خلال سنوات عملها، لهذا عمد الباحث على طرح الإشكالية التالية: ما هو أثر تطبيق اتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على حجم التجارة العربية البينية؟ وكيف يكون مستقبل المنطقة العربية في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية؟ كما استعان بمجموعة من الفرضيات كانت كالتالي:

- ✓ وضع برنامج تنفيذي ينسجم مع أوضاع واحتياجات الدول العربية ومع احكام " م ت ع" بحيث لا يخل بالالتزامات الدول العربية الأعضاء بالمنظمة، وتضمن البرنامج خطة عمل وبرنامج زمني لإنشاء المنطقة.
- ✓ هناك عقبات موضوعية وأخرى سياسية وتنفيذية تؤثر على فرص نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانطلاقها الى آفاق أوسع.
- ✓ هناك أوجه توافق واوجه تناقض بين "GAFTA" و "م ت ع" خاصة في معاملة الدول الأقل نمو.

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي لدراسة اهم المعطيات المتحصل عليها والوصول الى نتائج الدراسة وتشخيصها، توصلت الدراسة إلى:GAFTA يساعد في تقوية وتنويع الطاقات الإنتاجية للدول العربية مما يؤدي الى الاستغلال الأمثل للطاقات القائمة والتوجه نحو التخصص في الإنتاج مما يؤدي الى خلق فائض من الإنتاج السلعي.

دراسة محمد عباس محرزي الموسومة نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.

هدفت الدراسة الى معرفة مدى مساهمة التنسيق الضريبي في تجسيد التكامل الاقتصادي المغاربي، وهذا من خلال طرحه للتساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن ان يساهم التنسيق الضريبي في تجسيد التكامل الاقتصادي المغاربي؟ وهذا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات أهمها:

- ✓ يشكل التكامل الاقتصادي المغاربي مجالا لتحقيق التنمية الاقتصادية ومسلكا لمواكبة تطور التكتلات الاقتصادية الأخرى.
- ✓ يعتبر التنسيق الضريبي من أنجع الأدوات المستعملة على مستوى التكتلات الإقليمية من اجل ترقية الاستثمارات وتفعيل التجارة البينية فيما بين الدول العضوة بصفة عامة وداخل المنطقة المغاربية بصفة خاصة.
- ✓ تتماثل الأنظمة الضريبية المغاربية الى حد بعيد بحكم تركيبتها وتطورها في نفس الظروف التاريخية والاقتصادية.
- ✓ يمكن تحقيق تنسيق ضريبي في ظل اختلاف الأنظمة الضريبية وتفاوت الأهمية النسبية للجباية العادية بالنسبة لكل دولة.

اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي التحليلي**، بالاستعانة بأدوات بحث كالتقارير والدراسات والاحصائيات والقوانين والتشريعات، **توصلت** الدراسة الى:

- يعتبر التكامل الإقليمي مجالا يعتبر التكامل الإقليمي مجالا استراتيجيا يمكن على مستواه تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنخرطة في هذا النسق، بتفعيله لحركة المبادلات التجارية البينية بصفة خاصة، والدولية بصفة عامة، إلى جانب استقطاب رؤوس الأموال المنتجة، داخل المنطقة أو خارجها .وقد بينت التجارب الدولية المختلفة أنه لا توجد طريقة واحدة في التكامل الإقليمي، بل تختلف مراحل التكامل تبعا للظروف السائدة في كل منطقة من مناطق العالم.
- تمثل المعوقات الضريبية جزء من العوامل المثبطة لحركية تكامل الدول. فظواهر كالازدواج الضريبي، التهرب الضريبي الدولي والمنافسة الضريبية المضرة، عناصر تعمل على شل تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى منطقة التكامل الإقليمي ويعتبر التنسيق الضريبي السبيل الأوحد في إزالة هذه المعوقات، بفضل توحيد معدلات وأوعية الضرائب الواقعة على الإنفاق أو الاستهلاك) الرسم على القيمة المضافة (إلى جانب تركيب شبكة لتبادل المعلومات الضريبية فيما بين الدول الأعضاء في التكامل.
- يعتبر التكامل الاقتصادي للمغرب العربي، الوصفة الحيوية في حل مشكل النمو في هذه المنطقة وأن عدم إقامته سيزيد من ضعفها اقتصاديا وتجاريا وتتحول إلى سوق كبرى مستهلكة لمنتجات كبريات التكتلات الإقليمية العالمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي بحكم قربه الجغرافي للمنطقة المغاربية، وتصبح بالتالي غير قادرة على إنشاء الثروة من خلال الإنتاج بسبب المنافسة الشرسة للمنتجات الأوروبية في الأسواق المستفيدة من أحكام اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، وتمارس عليها أثر المزاحمة أو أثر الطرد

دراسة كاست علي المعنونة بالتكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2009.

الدراسة الى اظهار أهمية تحقيق تكامل اقتصادي عربي وسبل تحقيق ذلك كضرورة تفرضها التحديات العالمية، وهذا من خلال الإجابة على التالية: ما هي الاستراتيجية الواجب اتباعها من اجل تحقيق هذا التكامل الاقتصادي العربي في ظل تحديات العولمة؟ وما مدى تأثير مشروعي الشراكة الامريكية والأوروبية في تحقيق هذا التكامل؟ وهذا بالاستعانة بمجموعة من أهمها:

- ✓ العولمة امر واقع ينبغي التعامل معه وليس قبوله بكافة عناصره ويقصد بالتعامل في هذا السياق الدخول في حوار حقيقي مع قوى العولمة بهدف الاقلال من الخسائر وتعظيم المكاسب فهي لم تعد مجرد مفهوم بقدر ما هي ممارسة سلوك يومي.
- ✓ التكامل الاقتصادي العربي حاليا صعب التحقيق نظرا الى حجم معوقات التي تكتنفه من جهة والى الواقع الدولي والإقليمي الراهن من جهة أخرى.
- ✓ مشروع الشرق أوسطية تعتبر في جوهرها حركة بديلة للتكامل العربي قد لا تصل الى حد الوحدة الاقتصادية والى مستويات الاندماج الاجتماعي ولكنها تضع من شان الترتيبات التكاملية العربية.
- ✓ الشراكة الأوروبية تسعى الى ربط دول عربية متوسطية بالاتحاد الأوروبي لصالح تحرير الأسواق العربية امام التجارة الأوروبية.

اعتمد الباحث على في استعراض مسيرة التكامل الاقتصادي العربي في تبيان العلاقة بين المنطقة العربية من جهة والأمريكية الأوروبية من جهة اخرى، بالاستعانة بأدوات بحث كالتقارير والدراسات والاحصائيات والقوانين والتشريعات، الدراسة الى:

- غياب التنسيق التجاري والانتاجي بين الأقطار العربية لتصريف منتجاتها في الأسواق العالمية واندفاعها في الوقت عينه لتحصيل من البلدان الغربية واليابان على التجهيزات ذاتها والتقانة ذاتها والسلع والمواد الكمالية والاستهلاكية ذاته الامر الذي يزيد من حجم العراقيل التي تواجه مسيرة التكامل العربي الاقتصادي.
- غياب الجزاءات التي يمكن اتخاذها ضد الأقطار الأعضاء التي تنتهك القرارات المشتركة والتي لا تفي بالتزاماتها الناتجة عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية السوق العربية المشتركة مما يزيد من حجم العوائق الاقتصادية على طريق التكامل المطلوب.

دراسة وهيبة بن داودية، المعنونة بانعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة البينية لدول شمال افريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، 2014.

الدراسة الى إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في دعم التجارة البينية لدول شمال افريقيا، ومن ثم الكشف عن اهم العوامل المؤثرة في حجم التجارة البينية لدول شمال افريقيا، وهذا انطلاقا من التالية: هل ساهمت اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز التبادل التجاري

البيني العربي بشكل عام والتبادل التجاري لدول شمال افريقيا بشكل خاص؟ وهل الغاء القيود الجمركية وحده كاف للتأثير على حجم التجارة البينية لدول شمال افريقيا؟

وللإجابة على هذه الإشكالية استعانة الباحثة بمجموعة من كانت كالتالي:

- لم تستفد بلدان شمال افريقيا من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في توسيع تجارتها الخارجية والبينية.
- يعكس أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عدم فعاليتها وفشلها.
- يرجع سبب عدم كفاءة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى ضعف التصدير للدول الأعضاء.
- يرجع ضعف وتدني حجم التجارة البينية لدول شمال افريقيا الى عاملين أساسيين هما ضعف التعاون والتكامل التجاري فيما بينها والذي يتجسد في صورة اتفاقيات تجارية او تكتلات تجارية، وعدم كفاءة ومرونة التجارة البينية لدول شمال افريقيا.
- تتأثر التجارة البينية لشمال افريقيا إيجابا بحجم اقتصادها ممثلا بالناتج المحلي الخام لها وواردتها من العالم الخارجي، بينما تتأثر سلبا بتذبذب في معدلات صرف عملاتها وصادراتها من العالم الخارجي.

ولمعالجة الإشكالية واختبار الفرضيات اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي لتتبع ورصد التطور التاريخي لموضوع البحث وكذلك المنهج الاستقرائي لتحليل موضوع البحث والتوصل الى النتائج التالية:

- يمكن لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ان يكون لها دور مركزي وناجح في تكوين التكتل الإقليمي العربي خاصة بعد ان تمكنت صياغتها ومبادئها من تجاوز العديد من الثغرات والمطبات التي وقعت بها ما سبقتها من اتفاقيات، بالإضافة لمحافظتها على توازن حذر مع قواعد عمل منظمة التجارة العالمية واتساق مراحلها مع المدة الزمنية المنصوص عليها في المنظمة.
- شهدت دول شمال افريقيا تحسنا وتطورا محسوس في حجم التجارة الخارجية والبينية خلال الفترة 1995-2014 وذلك بسبب انفتاحها التجاري وجهودها المبذولة لتسهيل التجارة وتحسين بيئة الاعمال فيها، لكن على الرغم من هذا التحسن لاتزال تعاني هذه الدول من التركز الحاد لمبادلاتها التجارية وضعف تنوع صادراتها وضعف التعاون والاندماج التجاري الإقليمي.
- معدل التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الخام، الانفتاح التجاري والصادرات الى العالم الخارجي، والواردات من العالم الخارجي، تمثل محددات رئيسية في حجم التجارة البينية لأغلب دول شمال افريقيا، وهناك تباين في طبيعة تأثيرها على التجارة فيما بين بلدان شمال افريقيا.

المطلب الثاني: القيمة المضافة.

من خلال عرضنا للدراسات السابقة لدراستنا يمكن تلمس أن:

كل دراسة عالجت موضوع التنسيق الضريبي والتكامل الاقتصادي من جهة معينة وفي مجال محدد، وهذا ما يجعل دراستنا تختلف عن باقي الدراسات باعتبارنا شخصنا وضع كل من التنسيق الضريبي والتكامل الاقتصادي، مركزين على منطقة التجارة العربية الحرة الكبرة GAFTA.

أما عن متغيرات الدراسة فلم تتطرق أي دراسة لمتغيرات دراستنا بالضبط حيث أن جميع الدراسات السابقة اعتمدت على متغيرين (تابع ومستقل) في معالجة المواضيع، الأمر الذي يختلف عن دراستنا حيث ان متغيراتها كانت من زاوية مغايرة وضمن مجال زمني مختلف.

أما عن المنهج المتبع فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ضمن غالبية الدراسات وهذا من خلال الاعتماد على المراجع والوثائق والمعطيات وتحليلها، وهذا ما نجده متوافق ودراستنا.

خلاصة الفصل الأول.

تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية لكل من التنسيق الضريبي والتكامل الاقتصادي، حيث توصلنا الى أن التنسيق الضريبي أحد اهم المراحل والحالات التي تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي للمنطقة أو التكتل، وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الثاني للدراسة من خلال تبيان واقع التنسيق الضريبي بين دول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA ومدى فعاليته في تحقيق التكامل الإقليمي.

الفصل الثاني

واقع التنسيق في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA

تمهيد الفصل الثاني.

بدأ تنفيذ التجارة الحرة العربية منذ 1998، حيث ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على انشاء تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية والاستفادة مما تتيحه من فرص سواء في مجال التجارة او الاستثمار.

ولهذا برزت أهمية انشاء تجارة حرة عربية، تشجع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها امام التكتلات الاقتصادية الدولية، وكذلك تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال تفعيل اتحاد جمركي موحد بين الدول الأعضاء يتيح سهولة التبادلات التجارية، لهذا ارتأينا في هذا الفصل التطرق الى ثلاث مباحث أساسية ناقشنا في كل مبحث ما يلي:

المبحث الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المبحث الثاني: واقع التجارة البينية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المبحث الثالث: مظاهر التنسيق الضريبي في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

المبحث الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

يقوم تصور منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على كونها نظاما إقليميا فرعيا من النظام التجاري الدولي الذي يسمح بتشكيل التجمعات التجارية الإقليمية، ولكن ما يجب معرفته هو أن هذه المنطقة لا تمثل إلا خطوة أولية وصغيرة في هذا التجمع الذي لم يتم استكماله بعد، ولكي تستفيد الدول العربية من هذا التكتل يجب عليها أن تحرص على تطبيق الإطار القانوني والتنظيمي لهذا التكتل.

المطلب الأول: مفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أولا: المفهوم.

المنتجة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الأطراف يهدف الى الوصول الى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة (10 سنوات) وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10 سنويا، ويرجع قرار تأسيسيها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية (القرار رقم د ع 591317) بتاريخ 19-02-1997، خلال التطبيق وافق الأعضاء على الالتزام بمتطلبات وشروط تأسيس هذه المنطقة[1].

ولقد كان قرار تأسيس منظمة التجارة العربية الحرة استجابة لقرار مؤتمر القمة العربية المنعقدة في القاهرة في حزيران 1996 الذي فوض المجلس الاقتصادي الاجتماعي للجامعة العربية بتفعيل اتفاقية 1981 لتسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية والتي اعتبرت اطارا يتضمن رؤية لتأسيس منطقة تجارية عربية متكاملة تشمل جميع الدول العربية وتتلاءم مع احتياجاتها وظروفها وتتناسب مع شروط منظمة التجارة العالمية، وتضم مجموعة الدول الأعضاء التي طبقت التخفيض التدريجي للتعريفة منذ عام 1998 سورية، الامارات المتحدة، الأردن، لبنان، تونس، العراق، البحرين، السعودية، قطر، عمان، الكويت، مصر، المغرب، ليبيا[2].

ثانيا: أهداف منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى.

تهدف اتفاقية منظمة التجارة الحرة الى تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء من خلال تحقيق الأهداف التالية[3]:

---

[1] جمال بن عياد، لخضر بن سعيد، **أثر اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في تنمية التبادل التجاري الجزائري**، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 11، العدد 01، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2024، ص111.

[2]

[3] نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الواقع المعوقات والآفاق**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 08، جامعة طاهري محمد، بشار، 2016، ص198.

- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتفاقية
- التكامل من حيث الإنتاج حسب الميزة النسبية.
- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير الى الأسواق العربية ولتطوير البنية التحتية للاستثمار.
- الاهتمام بمعايير الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية.
- خلق وحدة اقتصادية متكاملة (اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية).
- وضع الأسس لقيام مستويات أكثر لتكتل اقتصادي عربي (اتحاد جمركي، اتحاد اقتصادي ونقدي).
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية، والاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمية.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبرنامجها التنفيذي.

أولا: الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

لقد شهد العالم، تطورات هائلة في مجال التجارة الخارجية في العقود الأخيرة، حيث زادت قيمة التبادل التجاري العالمي بين عامي 1960-1998، أكثر من 66 مرة، وضمن هذه التوجيهات نحو الانفتاح التجاري، كانت إقامة منطقة التجارة من اهم الاحداث التي شهدتها الساحة العربية في نهاية التسعينات القرن العشرين، حيث اعتمدت هذه الاتفاقية على تحرير التجارة بين الدول العربية، كخطوة أولى باتجاه التكامل الاقتصادي العربي، واستجابة لقرار قمة القاهرة عام 1996، اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997، اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "GAFTA"، وفي عام 1998 بدأت مرحلة جديدة لإقامة سوق عربية موحدة[1].

1- الأحكام العامة والموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

ان أي نظام تجاري متعدد الأطراف، لابد ان يقوم او يستند الى عدد من الوثائق القانونية، التي تحكم وتنظم مجريات ذلك النظام. بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإنها تستند الى عدد من الوثائق القانونية، التي نشأت بموجبها، وتنظم العمل في اطارها وهذه الوثائق هي:

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية،
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- لائحة فض المنازعات.

[1] فاطمة تواتي بن علي، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص186.

- قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية.

2- الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.[1]

تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة، وفقا للأسس التالية:

- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء، من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية، التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة، المفروضة على السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى،
- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية، لمواجهة منافسة السلع الغير العربية المثلية او البديلة.
- الربط المنسق بين انتاج السلع وتبادلها، وذلك بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.
- تسيير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية، وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.
- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.
- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.
- مراعاة الظروف الإنمائية، لكل الدول من الدول الأطراف في الاتفاقية، وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا.
- التوزيع العاطل للمنافع والاعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

3- الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

حيث نصت عليها المادة السادسة (06) من الاتفاقية، والتي تخضع اعفاء السلع العربية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد، ومن تلك السلع:

- السلع الزراعية والحيوانية، سواء في شكلها الأولى، او بعد احداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك.
- المواد الخام المعدنية وغير المعدنية، سواء في شكلها الاولي، او في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع.

[1] فاطمة تواتي بن علي، مرجع سبق ذكره، ص186.

- السلع نصف المصنعة والواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس، إذا كانت تدخل في انتاج سلع صناعية.
- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة، المنشاة في إطار جامعة الدول العربية، او المنظمات العربية العامة في نطاقها.
- السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة في المجلس.

اما المادة السابعة (07) من الاتفاقية فقد نصت على ما يلي:

يتم التفاوض بين الأطراف المعنية، بشأن التخصص التدريجي في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، المفروض على السلع العربية المستوردة، وذلك بالنسب والأساليب وفق القوائم التي يوافق عليها المجلس. ويكون التخفيض النسبي تدريجيا، ولمدة زمنية محددة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، المفروض على التبادل التجاري بين الدول الأطراف.

وقد جاء في المادة (08) الأحكام التالية:

يتم التفاوض بين الأطراف المعنية، لغرض فرض حد ادنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب، والقيود ذات الأثر المماثل، على السلع التي تستورد من غير الدول العربية، وتكون منافسة او بديلة للسلع العربية، ويصدر بذلك قرار من المجلس، كما يتولى المجلس زيادتها تدريجيا من وقت لأخر بالتشاور مع الدول المذكورة، كما تقرر الدول الأطراف، ميزة نسبية للساع العربية في مواجهة السلع غير العربية المنافسة او البديلة، وتكون الأولوية في التطبيق للمشتريات الحكومية، ويحدد المجلس أوضاع تقرير الميزة النسبية، وفقا لظروف كل دولة او مجموعة من الدول الأطراف، مراعيا في ذلك على الأخص تقرير الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالأمن الغذائي او الامن الوطني بصفة عامة، وللمجلس ان يقرر اية إجراءات أخرى، بما لا يتجاوز الحدود المشار اليها في هذه المادة، وذلك لمواجهة حالات الإغراق وسياسات التميز التي قد تتخذها الدول الغير عربية، اذا كانت منتجات الدول الأطراف لا تغطي احتياجات السوق المحلية للدول الأطراف المستوردة، فللأخيرة الحق في استيراد كميات من المنتجات المماثلة بما يسدد العجز، مع احترام القيود المقررة طبقا لأحكام هذه المادة.

ثانيا: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تبنى المجلس الاجتماعي الاقتصادي لجامعة الدول العربية في شباط 1997 البرنامج التنفيذي لتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية وجدولها الزمني حسب اتفاقية 1981 الخاصة بتسهيل وتطور التجارة العربية، وضمن هذا البرنامج يتم التبادل التجاري للبضائع العربية بين الدول الأعضاء حيث تعامل معاملة

البضاعة الوطنية من جهة قواعد المنشأ والمقاييس والخصائص والمعايير الصحية وشروط الحماية الأمنية والضرائب المحلية والرسوم، وطبقا لقواعد الاتفاقية يمكن لأي بلدين عربيين عضويين في هذه المنطقة ان يقوما بتبادل الامتيازات التجارية بينهما بشكل اسرع من المدة المحددة في الجدول الزمني للبرنامج التنفيذي.

يتصنف البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة بالمرونة المطلوبة من اجل منح الدول العربية الأعضاء فيها الفرصة الكافية لتخفيف متطلبات التحرير على مختلف القطاعات الاقتصادية وبما يضمن حماية مصالح الاقتصادية لكل دولة من الدول العربية المنظمة لهذه المنطقة، حيث اعتمدت خطة العمل والبرنامج التنفيذي على الأسس والقواعد التالية لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية وصولا الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الاتي:

- تتم معاملة المنتجات العربية التي تتطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة المنتجات الوطنية.
- يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية حسب مبدا التحرير التدريجي والذي يطبق بنسب متساوية خلال عسر سنوات ويمكن ان تتفق الدول الأعضاء اثناء التنفيذ على وضع اي سلع تحت التحرير الفوري، ويجوز لأي بلدين طرف في البرنامج التنفيذي تبادل اعفاءات تسبق البرنامج الزمني.
- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في نطاق البرنامج لأي قيود غير جمركية تحت اس مسمى مهما يكن.
- مراعاة الاحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراء الوقاية والدعم والاغراق والخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.
- منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا وعلى الدول المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة.
- تحديد أسلوب المتابعة والتنفيذ وفض أي منازعات تنشا عند التطبيق من خلال لجان متخصصة.

وفيما يلي البضائع العربية التي ستعفى من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل كما ستعفى من العوائق غير الجمركية:

- الإنتاج الزراعي والحيواني.
- الخامات المعدنية وغير المعدنية.
- المنتجات نصف المصنعة والمتضمنة في القائمة المصدقة من المجلس الاقتصادي فيما إذا اعتبرت بضائع صناعية.

- البضائع المنتجة من قبل المشاريع العربية المشتركة المؤسسة في إطار الجامعة العربية او المنظمات العربية التي تعمل في اطارها.

المطلب الثالث: الشروط الأساسية والموضوعية لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تستند منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مجموعة من المرتكزات والتي يمكن اعتبارها شروط أساسية وعوامل مساعدة يمكن ان يستند عليها التكتل الاقتصادي في مرحلة انشاءه وهي لازمة لإنجاحه كما تعمل على تفعيل الجهود التكاملية وتضمن لها الاستمرار بفعالية في المستقبل القريب والبعيد.

لهذا سنستعرض أهم هذه الشروط والتي ميزت بشروط أساسية وأخرى موضوعية.

أولا: الشروط الأساسية: تتمثل هذه الشروط فيما يلي[1]:

1- **توفر الإرادة السياسية:** أنشأت منطقة التجارة العربية من خلال قرار صدر على مستوى رؤساء وملوك الدول العربية، وكذلك وزراء المالية والاقتصاد في الدول العربية، وهذا ما يبين وجود الإرادة السياسية، فوجودها امر ضروري لقيام المنطقة ذلك ان عملية التكامل الاقتصادي عملية سياسية واقتصادية في آن واحد.

2- **السند القانوني:** تستند الى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين دول العربية الموقعة في 1981 وهذه الاتفاقية تعتبر الإطار القانوني لمنطقة التجارة العربية وهي ملزمة للدول الأعضاء، وذلك بعد اقراره من طرف المجلي الاقتصادي والاجتماعي، ومن الناحية القانونية تلتزم الدول الراغبة في الانضمام ان توقع أولا على الاتفاقية كي تصبح طرفا فيها وتلتزم بتطبيق برنامجها.

3- **البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة:** يعتبر وجود برنامج زمني لأية منطقة تجارة حرة امرا ضروريا للاعتراف بها، وخاصة من قبل منطقة التجارة العالمية، ولقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة كمنهج لإقامة هذه المنطقة، خلال فترة زمنية مدتها عشرة سنوات وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل ابتداء من جانفي 1998 وتنتهي في عام 2007، وحتى تتماشى مع احكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية، دحلت حيز التنفيذ عام 2005 أي قبل الموعد المحدد بعامين.

[1] ميلود بورحلة، **إشكالية انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والآفاق**، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2011، ص99.

4- **توافر آليات تمويلية على درجة عالية من الكفاءة ونظام متكامل للمقاصة وتسوية النزاعات:** وهي مسألة ضرورية لتمويل التجارة البنية وما ينتج عنها من ضرورة تسوية المدفوعات واجراء المقاصة بين معاملات الدول الأعضاء، وبالتالي اتاحة نظام الائتمان التجاري بين دول المنطقة، على درجة عالية من الكفاءة لتحقيق الهدف الرئيسي من قيام المنطقة وهو زيادة حجم التجارة البينية وزيادة معدلاتها بين الدول الأعضاء.

5- **حرية تدفق السلع والخدمات وانتقال الملكية الفكرية:** يقصد به التحرير الشامل لكافة السلع والخدمات دون اختيار مجموعة معينة من السلع وإلا تفقد المنطقة مقومات قيامها، ناهيك عن اختيار سلع معينة دون الأخرى مسألة تتعارض مع اتفاقيات الغات وآليات عمل منظمة التجارة وهو ما يقتضي توافر التحرير الشامل لكافة السلع والخدمات في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية.

6- **تحرير خدمات النقل، الترانزيت وحرية استخدام الموانئ والمطارات:** من الضروري ان تتعهد الدول المكونة لمنطقة الجارة الحرة بتوفير التسهيلات اللازمة التي تعمل على تسهيل حركة النقل والترانزيت داخل أراضي كل دولة من الدول الأعضاء والتي تعمل على نقل السلع بسهولة وهذا لتحقيق هدف انسياب وتدفق السلع المتداولة في نطاق منطقة التجارة الحرة، وبالتالي يؤدي الى زيادة حجم التجارة البينية وهو ما يؤدي الى نجاح واستمرار منطقة التجارة الحرة الكبرى في تحقيق الأهداف.

ثانيا: الشروط الموضوعية: يمكن تحديد الشروط الموضوعية لنجاح المنطقة فيما يلي[1]:

1- **تنوع الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي:** وهذا الشرط موضوعي يعمل على ترسيخ مبدأ الإنتاج المحرك للتجارة ذلك لأن تنوع الإنتاج وارتفاع كفاءته يؤديان إلى تخصيص الموارد في الاتجاه الذي يعمل على الإنتاج من أجل التصدير وبالتالي زيادة الدحل القومي للدول الأعضاء، وتزايد قدراتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشاريع الإنتاجية للتصدير، وبالتالي ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء والانتقال إلى الاقتصاديات التكاملية.

2- **تقارب مستويات التطور الاقتصادي:** ذلك لأن الدول التي تتقارب فبها مستويات التطور الاقتصادي تتوزع مكاسب التكامل فيها بشكل متقارب وأكثر عدالة، وبالنسبة للدول العربية فهي متقاربة فيما بينها من حيث التطور الاقتصادي بسبب التقارب في مستويات البحث العلمي والتكنولوجي، ومستويات تراكم رأس المال، وهو ما يسهل عملية التخصص الإنتاجي.

[1] ميلود بورحلة، مرجع سبق ذكره، ص101.

3- **تكوين التجمعات الاقتصادية العربية:** كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، ودول اتفاقية أغادير التي وقعت بتاريخ 2001/05/08 بين كل من المغرب، الأردن، تونس ومصر، بأغادير المغربية، بموجبها يتم انشاء منطقة للتبادل الحر بين هذه الدول، احتوت الاتفاقية على 34 مادة.

4- الاتجاه الى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة البينية: التي تعتبر من الخطوات الهامة والديناميكية المؤدية إلى الإسراع بإقامة واستكمال المنطقة، إن العمل على تحرير التجارة الثنائية، يراها القادة العرب أنهه الطريقة العملية والواقعية لقيام السوق العربية المشتركة، بالنظر إلى طريقة قيام السوق الأوروبية المشتركة 1957.

5- **تنامي مؤسسات العمل العربي المشترك***: يمكن ان تساعد هذه المؤسسات بشكل فعال على تفعيل هذا العمل، إذا ما أمكن إيجاد تنسيق فعال فيما بينها وتحديد الاختصاصات بشكل واضح ومحدد.

6- **تطبيق العديد من الدول العربية لبرامج الإصلاح الاقتصادي:** حيث يلاحظ أن عقدا الثمانينات والتسعينات قد شهدا تطبيق عدة برامج للإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة سواء في الدول النفطية أو غير النفطية، حتى وان أدت في بعض الدول العربية إلى زيادة معدلات البطالة وتفاقم مشكل المديونية، إلى أنها كانت متشابهة وقائمة على اقتصاديات السوق وتحرير التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تقارب السياسات الاقتصادية في كثير من الدول العربية.

7- **توفر انتاج سلعي قابل للتداول والتجارة البينية:** نعني بذلك أن تمتلك الدول العربية الأعضاء قواعد إنتاجية زراعية وصناعية، تنتج كميات من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة وأن تتمتع هذه السلع بالجودة وبأسعار تنافسية.

8- **توافر نظام اقتصادي يقوم على آليات السوق والحرية الاقتصادية:** لأن منطقة التجارة الحرة لا تقوم إلا على مبادئ الحرية الاقتصادية وتعميق آليات السوق، حيث أن أي القيود على حرية تدفق السلع وحرية تحديد الأسعار والتحويلات وحركة رؤوس الأموال تؤدي إلى عرقلة إقامتها، ويلاحظ في هذا المجال أن الدول العربية الأعضاء، تتقارب نظمها الاقتصادية وتتبنى معظمها عمليات التحول إلى آليات السوق، وإن كانت بمستويات تطبيقية متفاوتة مما ساعد إلى حد كبير في إزالة أحد أهم معوقات قيام منطقة التجارة الحرة العربية.

---

*المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، صندوق النقد العربي، صناديق الانماء العربية القطرية والإقليمية، الصندوق السعودي للتنمية الخارجية، الصندوق العراقي، صندوق الأوبك، الصندوق العربي للتنمية في افريقيا والمغرب العربي.

المبحث الثاني: واقع التجارة البينية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تعد تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الاساسية التي سعت الى تحقيقيا برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ انشاء جامعة الدول العربية عام 1945. ويعتبر انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهم الاتفاقيات التي تم ابرامها لتشجيع التبادل التجاري بين الدول وإزالة العقبات التي تواجه حركة التجارة العربية المتبادلة.

المطلب الأول: تعريف التجارة البينية العربية وتطورها.

أولا: تعريف التجارة البينية العربية.

يعتبر التبادل التجاري البيني **INTRA-REGIONAL TRADE** بين الدول أحد أهم العوامل التي تؤدي الى تحقيق التكامل الاقتصادي، وهو من اهم المعايير للحكم على مستوى التكتل السائد بحيث يؤكد المختصين في مجال التجارة العالمية على ان التكامل الاقتصادي (من الناحيتين النظرية والتطبيقية) يساهم في رفع مستوى كفاءة الاداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار ان هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الاعضاء نتيجة إزالة القيود الجمركية والادارية بين هذه الدول ومن ثم توسيع دائرة الاسواق وسيولة تدفق السلع التي كانت سابقا تواجه معوقات كمية او نوعية تزيد من تكلفة وصولها الى المستهلك النهائي باعتبار ان هذه السلع اصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة مما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الاعضاء في التكامل الاقتصادي مما يجعل التجارة البينية اداة أساسية في تطوير ابعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الدائمة في تكتل اقتصادي معين[1].

وتعرف التجارة البينية بانها التجارة في السلع المتشابهة الصنع والتكوين لكنها تختلف من حيث الأفضلية والنوعية اي انها التجارة ذات الاتجاهين للمنتجات الافقية المختلفة أو الراسية[2].

تعرف التجارة البينية بانها حركة السلع والمنتجات والخدمات عبر حدود الدول، وهي تشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة كما انها من بين القطاعات الحيوية في الاقتصاد وتعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول انتاجيا في الاسواق الدولية، وقد تكون بين دول متجاورة يجمعها إقليم واحد او حتى بين دول غير المتجاورة يجمعها تجمع اقتصادي فريد[3].

---

[1] عادل شنيني، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة الى بعض التجارب الدولية**، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011، ص44

[2] Principles of economics , university of Minnesota, Minneapolis USA , edition 2016, p 583

[3] تقالي بن يونس، احمد صافي، **محددات التجارة البينية في الدول العربية خلال الفترة 2004-2018**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص451.

اذن فالتجارة البينية تقوم على تبادل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة بين الدول المتجاورة او حتى بين الدول غير المتجاورة من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للدول كزيادة التخصص وتخفيض الاسعار.

ثانيا: تطور التجارة العربية البينية.

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من بين الأهداف الاساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ انشاء جامعة الدول العربية، ولقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية، أهمها ابرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية وكانت أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، قد وقعت في إطار الجامعة العربية عام1953، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام1964، ثم اتفاقية تيسير وتسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية عام1981، والتي ترجمت استراتيجية أسس العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان1980.[1]

كذلك فقد شهد عقد الثمانينات قيام تكتلات اقتصادية عربية اقليمية، انطلقت من القرب الجغرافي، فقد تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام1981، وكان الهدف منه قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الخليجية (البحرين، الكويت، عمان، السعودية، الامارات وقطر) ، كذلك تم تأسيس اتحاد دول المغرب العربي عام 1989 والذي ضم (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا) ، وتم تأسيس مجلس التعاون العربي عام1988 والذي ضم (مصر، الاردن، اليمن والعراق)، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في استخدام هذه البرامج في مجال التكامل الاقتصادي العربي، إلا أن حجم التجارة العربية البينية خلال عقد الثمانينات شكل ما نسبته 7%-8% من اجمالي التجارة الخارجية العربية، وخلال عقد التسعينات شكلت ما نسبته 9.4% من اجمالي التجارة الخارجية العربية[2].

وفي عام 2016 تأثر أداء التجارة العربية السلعية البينية ببقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة، اضافة للتطورات الداخلية ببعض دول المنطقة وتأثيرها على حركة التجارة بين الدول العربية، وكنتيجة لذلك انخفضت قيمة التجارة البينية العربية خلال هذا العام بنسبة بلغت حوالي 7.2% لتبلغ حوالي 102.9 مليار دولار، مقارنة بعام2015 حيث قدرت بـ 110.9 مليار دولار، وهذا الانخفاض راجع الى

[1] ابتسام عليوش قربوع، سعيدة حرفوش، **دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية دراسة حالة المنطقة العربية**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، 2020، ص63.

[2] هالة احمد الأمين، **التجارة العربية البينية**، سلسلة دراسات وتقارير نقطة التجارة السودانية، التقرير التاسع، 2005، ص01.

تراجع الصادرات البينية بنسبة 10.1% لتصل إلى قيمة 96.1 مليار دولار، بعد ما سجلت قيمة106.9% خلال العام الماضي، كما ان الواردات أيضا قد انخفضت هي الاخرى بنسبة4.4% لتبلغ حوالي 109.8 مليار دولار.

والجدول الموالي يوضح تطور التجارة البينية العربية خلال الفترة 2012-2016.

الجدول رقم 03: يبين تطور التجارة البينية العربية خلال الفترة 2012-2016.

البنود	القيمة (مليار دولار امريكي)				
	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط التجارة البينية العربية	111.2	119.3	121.2	110.9	102.9
الصادرات البينية العربية	111.7	117.1	120.7	106.7	96.1
الواردات البينية العربية	110.6	121.5	121.8	114.8	109.8

المصدر: ابتسام عليوش قربوع، سعيدة حرفوش، مرجع سبق ذكره، ص64.

المطلب الثاني: التبادل التجاري العربي في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

تعد التجارة العربية البينية ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، لهذا سنتطرق الى أداء التجارة البينية العربية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وتطور الصادرات والواردات لهيكلها السلعي.

أولا: أداء التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

يوضح الجدول والشكل التاليان أداء التجارة البينية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

الجدول رقم 04: التجارة العربية البينية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى 2016-2021.

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات العربية	782.5	910.0	1088.9	1016.5	746.8	1038.2
الواردات العربية	760.0	786.3	821.0	857.1	737.1	810.4

الصادرات العالمية	16041.0	17735.1	19465.1	19014.7	17582.9	21357.1
الواردات العالمية	16188.8	17964.8	19800.5	19284.2	17812.1	21657.2
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	4.9	5.1	5.6	5.3	4.2	4.9
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.7	4.4	4.1	4.4	4.1	3.7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2022، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ص200.

الشكل رقم 01: التجارة العربية البينية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى 2016-2021.

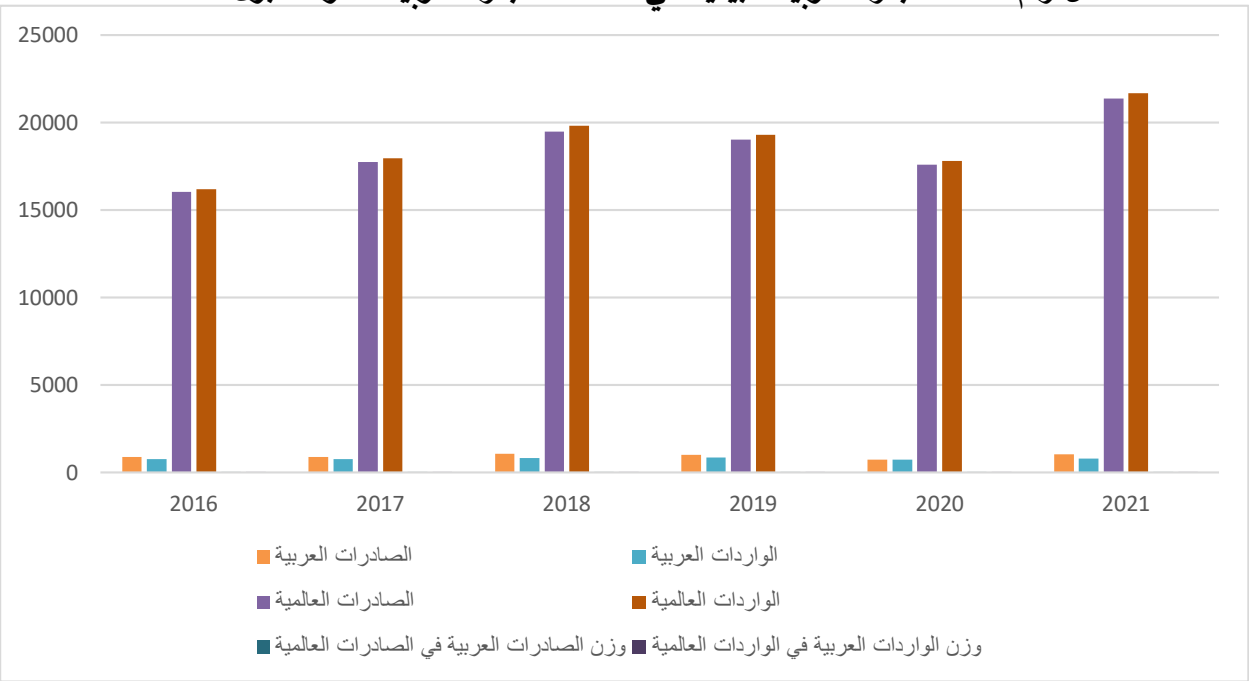

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه

خلال الفترة 2016-2017، ارتفعت الصادرات البينية العربية من 782.5 مليار دولار سنة 2016 الى 910.0 مليار دولار سنة 2017، وارتفعت الواردات العربية البينية من 760.0 مليار دولار سنة مليار دولار سنة 2016 الى 786.3 مليار دولار سنة 2017، بالنسبة لوزن الصادرات العربية من الصادرات العالمية ارتفع من 4.9 سنة 2016 الى 5.1 سنة 2017، وانخفض وزن الواردات العربية من الواردات العالمية من 4.7 سنة 2016 الى 4.4 سنة 2017، ويرجع ارتفاع مستوى التجارة البينية خلال هذه الفترة الى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وتحسن الاقتصاد العالمي.

أما في الفترة 2018-2019 نلاحظ ان هناك انخفاض في نسبة الصادرات العربية من 1088.9 سنة 2018 الى 1016.5 سنة 2019، اما الواردات العربية فعرفت ارتفاع من 821.0 سنة 2018 الى 857 سنة 2019، اما عن الصادرات العالمية سجلت هي بدورها انخفاض من 19465.1 سنة 2018 الى 19014.7 سنة 2019، وانخفاض أيضا في نسبة الواردات العالمية 19800.5 سنة 2018 الى 19284.2 سنة 2019، اما فيما يخص وزن الصادرات فعرف انخفاض هو كذلك من 5.6 سنة 2018 الى 5.3 سنة 2019، وارتفع وزن الواردات من 4.1 سنة 20189 الى 4.4 سنة 2019.

اما سنة 2021 فقد عرفت ارتفاعا في الصادرات العربية بـ 1038.2 والواردات العربية البينية 810.4 اما عن وزن الصادرات العربية للصادرات العالمية فقد عرفت ارتفاعا ب، 4.9 وانخفض وزن الواردات العربية بالنسبة للواردات العالمية بـ 3.7 ٪، وبسبب زوال سياسة الغلق الكلي بسبب جائحة كوفيد 19 والتخفيف من قيود الاغلاق.

واستمر أداء التجارة البينية السلعية العربية في التحسن خلال عام 2022، نتيجة لتخفيف القيود الصحية المفروضة للسيطرة على انتشار فيروس كورونا، الامر الذي ساهم في تسريع تعافي الأنشطة الاقتصادية ومن ثم زيادة مستويات الإنتاج السلعي في الدول العربية، كذلك ساهم استقرار الأسواق العالمية للطاقة والسلع الأساسية الأخرى في دعم معدلات التجارة العربية البينية خلال سنة 2022[1].

لهذا نجد ان هناك ارتفاع متوسط قيمة التجارة السلعية البينية خلال سنة 2022 بنسبة 11.9٪، لتسجل نحو 127.6 مليار دولار سنة 2022، مقارنة مع نحو 114.0 مليار دولار عام 2021، حيث سجلت كل من الصادرات البينية والواردات البينية للدول العربية زيادة خلال سنة 2022 بنسبة بلغت 11.7٪ و12.2٪، ليصل كل منهما الى 130.5 مليار دولار و124.7 مليار دولار.

الجدول رقم 05: أداء التجارة العربية البينية خلال سنة 2022.

	القيمة (مليار دولار امريكي)	معدل التغير السنوي٪
متوسط التجارة البينية العربية	**127.6**	**10.3**
الصادرات البينية العربية	**130.5**	**11.7**
الواردات البينية العربية	**124.7**	**12.2**

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023، ص160

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023، ص160

ثانيا: تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية.

ارتفعت حصة كل من مجموعة السلع الزراعية ومجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في اجمالي الصادرات البينية للدول العربية لتسجل حوالي 21.3 بالمئة و20.7٪، على التوالي عام 2022، كذلك ارتفعت حصة الصادرات البينية للمصنوعات من نحو 52.7 ٪عام 2021 الى نحو 53.7 ٪عام 2022.

اما بالنسبة لتطور نسب مساهمة المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات خلال سنة 2022، فقد بلغت حصص كل من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية في الصادرات البينية لتبلغ نحو 19.0 ٪و18.9٪على الترتيب، في حين انخفضت حصة كل من الآلات ومعدات النقل والمصنوعات المتنوعة الأخرى لتسجل نسب قدرها 9.3 ٪و6.5٪على التوالي سنة 2022[1].

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية 2022

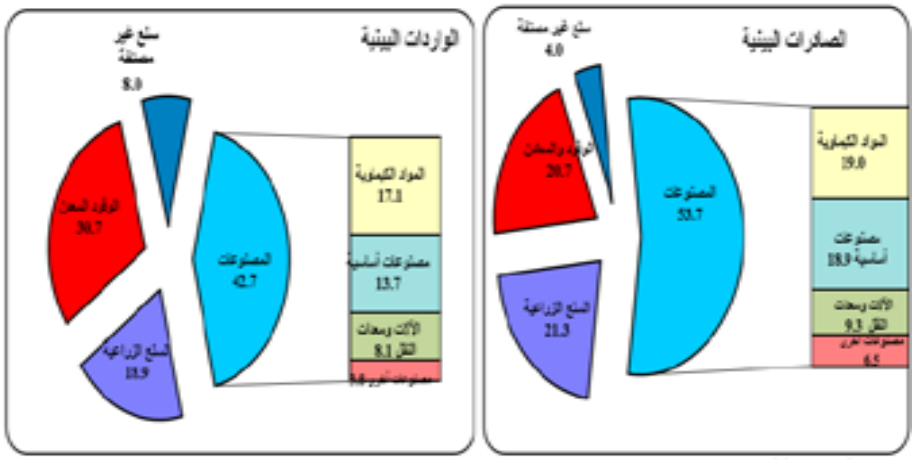

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023، ص160

أما بالنسبة لهيكل الواردات البينية، فان من المعروف ان الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة الى قيمة الشحن والتأمين، ولهذا فمن الناحية النظرية فان الهيكل السلعي للصادرات البينية، الا انه علميا توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الامر الذي ينتج عنه فوارق بين ارقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023، ص160

المبحث الثالث: مظاهر التنسيق الضريبي في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

تختلف مظاهر التنسيق الضريبي في الدول العربية بحسب طبيعة ومستوى ما بينها من علاقات اقتصادية، ففي إطار العلاقات العادية يتناول التنسيق الضريبي عادة بعض جوانب الضرائب الجمركية وفقا لما تقرره الاتفاقيات التجارية الثنائية من تخفيضات متفاوتة واعفاءات من هذه الضرائب بالنسبة لبعض السلع، كما قد يتناول بعض جوانب الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل او على راس المال الذي يؤثر على تنمية المعاملات بين الدول وتشجيع المشروعات المشتركة بينها عن طريق ابرام الاتفاقيات الدولية او تقرير بعض الاحكام في التشريعات الضريبية الوطنية[1].

المطلب الأول: الاستثناءات الضريبية الممنوحة للدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أتاح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، استنادا إلى المادة (15)[2] من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، للدول الأعضاء التقدم بطلبات استثناء لبعض السلع إما من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عليها أو فرض بعض القيود غير الجمركية عليها وذلك في حالة التهديد بوقوع ضرر اقتصادي عليها نتيجة تحريرها شريطة أن يكون هذا الطلب مبرراً وتقبله وتوافق عليها الدول الأطراف في المنطقة.

وقد حصلت ست دول عربية على استثناءات لعدد من السلع التي تنتجها من التخفيض التدريجي السنوي عند استيرادها من دول عربية أعضاء بالمنطقة، وقد حلت هذه الاستثناءات محل الاستثناءات التي كانت تطبقها الدول العربية بشكل فردي أو في إطار ثنائي، قبل انضمامها للمنطقة، وينبغي ألا تثير هذه الاستثناءات مخاوف أو تكون موضعا للتشكيك في جدية الدول العربية في التطبيق، فالحد الأقصى لانتهاء مدة هذه الاستثناءات هو 2002/09/16، وهنالك بعض الاستثناءات ستنتهي مدتها قبل هذا التاريخ .

---

[1] يونس احمد البطريق، **التنسيق الضريبي في الدول العربية**، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص437.

[2] تنص المادة 15 من الاتفاقية على: يجوز لأية دولة ان تطلب فرض بعض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل او القيود الكمية والإدارية او الاحتفاظ بالقائم منها وذلك بصفة مؤقتة لضمان نمو انتاج محلي معين على ان يقر المجلس ذلك وللمدة التي يحددها.

يتم تطبيق مستوى ما وصل إليه التخفيض التدريجي عام 2002 في إطار المنطقة عليها مباشرة والبالغ 50 ٪ من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل والتي كانت سارية على السلع المستثناة بهذه الدول في نهاية ديسمبر عام 1997.[1]

الجدول رقم 06: السلع المستثناة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الدولة	عدد خطوط التعرفة المستثناة	عدد خطوط التعرفة عند مستوى 08 ارقام	نسبة السلع المستثناة من مجموع السلع المتبادلة
الأردن	35	13370	0.26178
تونس	156	13370	1.16679
سورية	267	13370	1.99701
لبنان	115	13370	0.86013
مصر	616	13370	4.60733
المغرب	898	13370	6.71653
مجموع السلع المستثناة	2087	80220	2.6016

المصدر : http://www.amf.org.ae

تشير بيانات جدول السلع المستثناة إلى أن عدد هذه السلع، عند مستوى 8 أرقام عشرية وفق النظام المنسق يبلغ2087 سلعة، وبما أن عدد خطوط التعرفة عند هذا المستوى يصل إلى 13370 سلعة، فإن نسبة السلع المستثناة بالأردن لا يتعدى 0.26 ٪ من مجموع السلع المتبادلة، وأعلى نسبة للاستثناءات بلغت 6.7 ٪ المغرب، و 4.6 ٪مصر ولا تتجاوز القيمة التصديرية لهذه السلع 6 ٪من قيمة الصادرات للدول العربية الأعضاء، وأقل مما أتاحه البرنامج التنفيذي والذي أتاح حق الطلب للاستثناء لنسبة لا تتجاوز 15٪ من قيمة صادرات الدولة إلى الدول العربية الأعضاء بالمنطقة.

[1] صندوق النقد العربي، منطقة التجارة الحرة العربية، http://www.amf.org.ae

المطلب الثاني: تفعيل الاتحاد الجمركي بين دول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية.

من المعلوم أن المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادي التي تلي إتمام الإجراءات اللازمة للانضمام لمنطقة التجارة الحرة هي الاتحاد الجمركي حيث، لا يختلف الاتحاد الجمركي عن المنطقة الحرة إلا لناحية وجود تعرفة خارجية موحدة أو تعرفة جمركية أمام بقية العالم بالنسبة للعالم العربي[1].

تم الإعلان عام 2009 عن أن الاتحاد الجمركي العربي سيكون بمثابة خطة التكامل التالية الأوسع نطاقا، تطبق على السلع المستوردة من العالم الخارجي، وهو ما يجعل الدول غير الأعضاء لا تستطيع التحايل للتصدير إلى دول الاتحاد من خلال الاتفاق مع الدول الأعضاء الأقل تشددا كما هو الحا ل في منطقة التجارة الحرة .ويساعد الاتحاد الجمركي على توسيع حجم السوق بالنسبة لبضائع الدول الداخلة في الاتحاد، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء، حيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في انتاج السلع والخدمات .

وقد عرفت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الاتحاد الجمركي بأنه " استبدال إقليم جمركي واحد بإقليمين جمركيين أو أكثر " وقد اشترطت المادة 24 من الاتفاقية لتكوين الاتحاد الجمركي نفس الشروط السابقة الخاصة بإنشاء منطقة التجارة الحرة .[2]

يشكل الاتحاد الجمركي الدرجة الثالثة التصاعدية في سلم التكامل الاقتصادي ويشتمل الاتحاد الجمركي في واقع الأمر على عدد من الإجراءات وهي[3]:

- إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد وهنا يمثل الاتحاد الجمركي المناطق الحرة.
- إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي يتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين الأعضاء
- الامتناع عن عقد أي اتفاقيات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجي.

لتسهيل تأسيس اتحاد جمركي وللتخفيف من حدة السلبيات التي قد تنتج عن إنشائه يتوجب على الدول العربية تحسين منطقة التجارة الحرة العربية فمن المعروف أن التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة

---

[1] علي البلبل، **أساسيات اطلاق الاتحاد الجمركي العربي خطوة أولى نحو التكامل**، مقال نشر على موقع عروبة 22 بتاريخ 22 كانون الاول 2023، نقل بتاريخ 2023/06/18 http://ourouba22.com

[2] زهية لموشي، إلهام نايلي، ت**حليل الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي على الدول الأعضاء في ظل تفعيل منطقة التكامل الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 19، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2020، ص122.

[3] زينب عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ج س ن، ص193.

العربية يتطلب تبسيط التدابير غير الجمركية، وتصميم قواعد منشأ مرنة، وتعزيز التجارة في الخدمات، ومواءمة سياسة تيسير التجارة.

ولنجاح الاتحاد الجمركي مكون أساسي، هو الاعتراف بين الأعضاء بأن الأشكال الأسمى من التكامل تفرض فقدان السيادة الاقتصادية الوطنية في سبيل الاتحاد. ومن الناحية التقنية، يتطلب التقدم نحو تحقيق هذا الهدف التعامل مع الاتفاقيات التجارية المتداخلة، ووضع تعريفات خارجية منخفضة بشكل مدروس، وتوحيد البنود والإجراءات الجمركية الوطنية، واعتماد سياسة تنافس واستثمار مشتركة[1].

[1] علي بلبل، مرجع سبق ذكره

خلاصة الفصل الثاني.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي التي تعبر عن العمل بالتدريج على الإلغاء الكامل لكافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الكمية غير الجمركية المفروضة على كافة السلع الداخلية في التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتفاقية.

شكلت المنطقة إعفاء جمركيا ابتداء من 2005 اين أصبحت السلع المتبادلة بين الدول العربية لا تخضع لأي رسوم جمركية الامر الذي ساهم في زيادة حجم التجارة البينية وحجم الاستثمارات العربية البينية، الا انها تبقى ضعيفة امام التكتلات والاستثمارات العالمية.

الخاتمة

الخاتمة:

اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي عبارة عن اتفاقية متعددة الأطراف بين الدول العربية، ومن أهم أهدافها تنمية التبادل التجاري العربي وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على المبادلات التجارية العربية في المنطقة بين الدول الأعضاء، كما تهدف أيضا الى تطوير وتنمية التجارة العربية البينية، حيث ساهمت منذ دخولها حيز التنفيذ سنة 2005 الى زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني وذلك نتيجة التقليل من الحواجز التجارية وتسهيل انتقال السلع. لكن في المقابل يتوجب على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تطبيق السياسات والتشريعات المتعلقة بالتنسيق الضريبي بين الدول الأعضاء باعتباره خطوة أساسية ومهمة نحو تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

اختبار الفرضيات:

- يساهم التنسيق الضريبي في تفعيل مقدرة التكامل الإقليمي على جذب رؤوس الأموال والاستثمارات اللازمة الى دول الأعضاء وتجنب المنافسة الضريبية الضارة بمصلحة التكامل، وهذا ما يتوافق **ويثبت صحة الفرضية الأولى** التي مفادها " **التنسيق الضريبي يتوج ويدعم التكامل الاقتصادي**".
- يعتبر التنسيق الضريبي خطوة مهمة وأساسية في تحقيق التكامل الإقليمي الاقتصادي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA، غير ان المنطقة لم تطبق سياسة إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ما يعرقل التبادل التجاري العربي، وبالتالي تنخفض نسبة صادرات التجارة العربية البينية، وهذا ما **يتوافق ويثبت صحة الفرضية الثانية** التي مفادها "**نظرا لكون GAFTA مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي لا تزال الدول الأعضاء لم تنسق ضريبيا فيما بينها**".

وبعد ما تطرقنا له في هذه الدراسة من خلال التطرق الى التنسيق الضريبي بين دول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية **GAFTA** وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بينهم، توصلنا الى جملة من النتائج:

- إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أحد اهم الخطوات التي تعمل على الحد من الاثار السلبية لاتفاقية تحرير التجارة العالمية، اذ انها تقوي من مقدرة الدول العربية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف سواء في إطار الشراكة الأوروبية او اتفاقية منظمة التجارة العالمية.
- توفر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نوعا من التوازن والتكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي.
- لا تزال التجارة العربية البينية تمثل نسبا متواضعة امام التجارة العالمية على الرغم من الجهود المبذولة في تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي بين هذه الدول.
- ان تخفيض التعريفة الجمركية ومن ثم ازالتها غير كاف لتحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى ما يدفعنا القول الى ان الأدوات التي استخدمت في إطار الاتفاقية ضرورية ولكنها ليست كافية لبناء منطقة تجارة حرة في المنطقة العربية لان العمل يتطلب المزيد من الانسجام بين الدول فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات المطبقة في كل دولة عضو، وهذا الالتزام يتطلب شفافية في تطبيق القوانين وفي إزالة العوائق الجمركية، اذ ان غيابها وقف عائقا أساسيا امام التطبيق.

في ضوء هذه النتائج يمكننا ان نقدم جملة من الاقتراحات:

- من اجل تحقيق تنسيق ضريبي لا بد الانتقال للاتحاد الجمركي والسوق المشتركة ما يمكن تنسيق سياسات اقتصادية مشتركة بما فيها السياسة الضريبية.
- انشاء مجلس اعلى للتنسيق الضريبي تكون له الصلاحية لتحديد القرارات الملزمة ومتابعة تحصيلها لضمان عدم ارتباط خطوات التنسيق بطبيعة العلاقات السياسية وظروفها في تفعيل او تبسيط التوجه نحو التنسيق.
- اتباع أسلوب يضمن للدخل العربي أفضل معاملة ضريبية تكون متماثلة ومتساوية في جميع الأقطار العربية.
- مواجهة العراقيل التي تحول امام تفعيل مشروع التكامل الاقتصادي العربي وتجاوز الخلافات البينية.

الخاتمة.....

..

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

أولا: الكتب.

1. إسماعيل نزال العرموطي، **نظرية التكامل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي**، منشورات معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1975.
2. بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، تر: رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964
3. التينر سمير، **التكامل الاقتصادي العربي وقضية الوحدة العربية**، ط1، معهد الانماء العربي، بيروت لبنان، 1978.
4. زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ج س ن.
5. صايغ يوسف عبد الله، **الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1982.
6. فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
7. فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، مؤسسة الوراق، الأردن، 2001.
8. كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية،2001
9. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.
10. منير الحمش، **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين متأهلات في الفكر والنمو والأزمات**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
11. يسرى الجوهري، **دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية**، نشأة المعارف، الإسكندرية، 1975.
12. يونس احمد البطريق، **التنسيق الضريبي في الدول العربية**، جامعة الدول العربية، القاهرة.
13. يونس احمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، ط2، الدار الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2002.

ثانيا: المجلات والملتقيات.

14. ابتسام عليوش قربوع، سعيدة حرفوش، **دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية دراسة حالة المنطقة العربية**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، 2020.

15. تقالي بن يونس، احمد صافي، **محددات التجارة البينية في الدول العربية خلال الفترة 2004-2018**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 01، 2021

16. جمال بن عياد، لخضر بن سعيد، **أثر اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في تنمية التبادل التجاري الجزائري**، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 11، العدد 01، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2024.

17. حمادة خير محمود، **مدى حاجة الدول العربية الى التنسيق الضريبي بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد 02، الإصدار 02، جامعة الزيتونة الأردنية، 2021.

18. رمضان صديق محمد، **نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 01، الكويت، ديسمبر 2002.

19. زهية لموشي، إلهام نايلي، ت**حليل الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي على الدول الأعضاء في ظل تفعيل منطقة التكامل الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 19، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2020.

20. عريقات حربي محمد موسى، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة بحوث اقتصادية عربية**، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 20، القاهرة، 2000.

21. عطا الله بن طيرش، **دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد المغرب العربي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2017.

22. علي عزوز، **آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، 2012

23. عماد عبد الغني، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة أسباب التغيير وشروط الانطلاقة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 25، 1999.

24. عياد محمد سمير، **التكامل الاقتصادي الدولي مقاربة نظرية**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، العدد 01، جامعة بلقايد أبو بكر، تلمسان الجزائر، 2022.

25. فاطمة تواتي بن علي، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.

26. فاطمة مفتاح، **النظم الضريبية الدولية**، مطبوعة دروس موجهة لطلبة أولى ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون، تيارت الجزائر، 2020

27. الندوى محسن، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2011.

28. نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الواقع المعوقات والآفاق**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 08، جامعة طاهري محمد، بشار، 2016.

29. هالة احمد الأمين، **التجارة العربية البينية**، سلسلة دراسات وتقارير نقطة التجارة السودانية، التقرير التاسع، 2005.

ثالثا: المذكرات والأطروحات.

30. جمال الدين العاقر، **التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي دراسة حالة بلدان المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009.

31. رابح فضيل، **التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 1995.

32. عادل شنيني، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة الى بعض التجارب الدولية**، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011

33. لميس عساف الباكير، **تجنب الازدواج الضريبي في الضرائب على الدخل مع دراسة تطبيقية مقارنة**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2001.

34. محمد محمود ولد محمد عيسى، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، جامعة دالي إبراهيم، 2010.

35. مولود مليكاوي، **حدود التنسيق الضريبي كآلية لتجسيد مفهوم الإقليمية المفتوحة حالة الاتحاد الأوروبي**، أطروحة دكتوراه في نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015.

36. ميلود بورحلة، **إشكالية انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والآفاق**، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2011.

رابعا: المراجع الأجنبية.

37. Fernando Velayos et al, **Regional Integration And Tax Harmonization**:**Issues and Recent Experieces**, Article Was Prepared for "Taxation and Latin American Integration, IDB, in Printing,2002,p02.

38. Principles of economics , university of Minnesota, Minneapolis USA , edition 2016

39. Bellessa Bella**, The Theory Of Economic Integration**, London, Allen And Win, 1966

خامسا: المواقع الالكترونية.

40. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023

41. صندوق النقد العربي، منطقة التجارة الحرة العربية، http://www.amf.org.ae

42. علي البلبل، **أساسيات اطلاق الاتحاد الجمركي العربي خطوة أولى نحو التكامل**، مقال نشر على موقع عروبة 22 بتاريخ 22 كانون الاول 2023، نقل بتاريخ 2023/06/18 http://ourouba22.com

ملخص

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء إحدى الأدوات الهامة في تحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي ألا وهي التنسيق الضريبي في منطقة التجارة الحرة العربية الكبى GAFTA، باعتباره أداة مهمة في تفعيل التكامل الاقتصادي والقدرة على استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية للدول الأعضاء وإنعاش المبادلات التجارية البينية العربية وتقوية مركزها في ساحة التجارة العالمية، كما يسمح التنسيق الضريبي بتفادي المنافسة الضريبية بين الأعضاء المضرة لمصالح التكامل الاقتصادي.

توصلت الدراسة الى انه هناك احتشام في تطبيق التنسيق الضريبي بين دول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، برغم الجهود الذي تبدلها المنطقة في خلق تكامل اقتصادي عربي إلا أن محاولاتها لم تبلغ مستوى التطلعات في ظل غياب اتحاد جمركي عربي بين دول أعضاء المنطقة.

الكلمات المفتاحية: تنسيق ضريبي، تكامل إقليمي، GAFTA.

Résumé de l'étude

L'étude visait à mettre en évidence l'un des outils importants pour parvenir à l'intégration économique régionale, à savoir la coordination fiscale dans la Grande Zone de libre-échange arabe (GAFTA), car il s'agit d'un outil important pour activer l'intégration économique et la capacité d'attirer des capitaux et des investissements étrangers. aux États membres, en relançant les échanges commerciaux intra-arabes et en renforçant sa position dans l'arène du commerce mondial, la coordination fiscale permet également d'éviter une concurrence fiscale entre les membres qui serait préjudiciable aux intérêts de l'intégration économique.

L'étude conclut qu'il y a une certaine modestie dans la mise en œuvre de la coordination fiscale entre les États membres de la Grande Zone de libre-échange arabe, malgré les efforts déployés par la région pour créer une intégration économique arabe, mais que ces tentatives n'ont pas atteint le niveau des aspirations à la lumière de l'absence d'union douanière arabe entre les États membres de la région.

Mots clés : *coordination fiscale, intégration régionale, GAFTA.*